دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية

(دراسة مقارنة)

The Role of Political Parties in the Political Process

(A Comparative Study)

إعداد

حنان توفيق أبوزيد

إشراف

د. محمد علي الشباطات

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في القانون العام

قسم القانون العام

كلية الحقوق

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾

(المجادلة: ﴿١١﴾)

قال رسول الله □

" منْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سهَّل اللَّه لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجنةِ "

رواه مسلم

تفويض

أنا **حنان توفيق أبوزيد**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: حنان توفيق أبوزيد.

التاريخ: 07 / 02 / 2024.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية "دراسة مقارنة".

وأجيزت بتاريخ :2024/01/23.

للباحثة: حنان توفيق مصطفى ابو زيد.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	المكان	التوقيع
د. محمد علي الشباطات	المشرف	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. أيمن يوسف الرفوع	رئيس اللجنة	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. بلال حسن الرواشدة	مناقشاً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. علي محمد الدباس	مناقشاً خارجياً	جامعة البترا	.....

شكرٌ وتقدير

امتناني وشكري العميق **لله عزّ وجلّ** الذي وفقني وأيسرَ ليَ الطريق نحو هذه الدرجةِ العِلميةِ الرفيعة، إليه الحمدُ والشكرُ الذي لا ينقطع.

ما أشرقت في الكون من حضارة إلا وكانت من ضياء مُعلّم ... أخصّ بالشكر والتقدير **عمادة كلية الحقوق بجامعة الشرق الأوسط بقيادة الأستاذ الدكتور أحمد اللوزي** لجهده المتميز وتفانيه وعطاءه الدؤوب الذي لا ينضب، وحِرصاً من الجامعة على توفير الوسط العلمي المناسب لطلبة الماجستير بكل تفانٍ ورقي.

كما أنني أقدّم أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل **الدكتور محمد علي الشباطات** الذي تفضّل بقبول الإشراف على رسالة الماجستير هذه، والذي منحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة ما شكّل إضافة للعمل البحثي، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة التي استعنت بها في كامل عملي البحثي ... أسالُ الله أن يجزيهِ خير الجزاء.

والشكر موصول **لأعضاء لجنة المناقشة** لتفضّلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه، وأخصّ بالذكر **د. أيمن يوسف الرفوع ود. بلال حسن رواشدة** على دعمي وإرشادي وتدريسي طوال فترة الماجستير، وأتمنّى أن أكون عند حسن ظن أساتذتي، فكما يقول الصحابي الجليل علي بن أبي طالب: " من علمني حرفاً صنت له عهداً " فكيف لي بنسيان ما قدمتموه لي!!! فلا يسعني إلا أن أشكركم على جهودكم المبذولة.

إضافة لشكري الكبير **لجميع أفراد عينة الدراسة** الذين منحوني الكثير من وقتهم وجهدهم في سبيل خروج الرسالة بأدق النتائج وأكثرها فعالية.

الباحثة

حنان توفيق أبوزيد

الإهداء

إهداءٌ إلى مَن قادَ قلوبَ البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان ... مُعلّم البشرية الأول **مُحمّد صلّى الله عليه وسلّم.**

وبملء الحب والعطف والتقدير والاحترام أرى قلبي حائراً ولساني عاجزاً وقلبي غير قادرٍ على النطق بعبارات الشكر والعرفان ... على ما أعطاني **والدي الحبيب – رحمه الله وأسكنه فسيح جناته**– من دعم وقوة وحبٍ ورضى ... **ووالدتي الحبيبة** ... روحي أطال الله في عمرها وأبقاها بابتسامتها الرائعة ووجهها المنير ودعواتها المباركة، حيث وصلتُ إلى ما عليه الآن، وما سأرتقي إليه فيما أراد الله، لا أدري أيّ أبواب الثناء سندخل وبأيّ أبيات القصيد نعبُر ... وفي كل لمسةٍ من وجودكم وأكفكم المكرمات أسطر ... كنتم كسحابة معطاءة سقت الأرض فأخضرت ... مهما بحثت في قاموس الكلمات ونثرت من عبارات الشكر فلن ولن أجد كلماتٍ توفيكم حقكم وقدركم.

إهداء إلى **بناتي نور عيوني** ... الطيور المغردة في سماء الكون ... أنتن النجومُ اللامعاتُ في سمائي ... أعطاني الله فيكن أغلى هديةٍ ... وجودكم كان لي أكبر نعمةٍ لكي أتقدّم وأقفَ على قدميّ وأكافح من أجل أن نعيش معاً... حُبي لكم أكبرُ دافع لنجاحي ... وحبكم لي علّمني الصبر والإبداع وتحقيق الأمنيات والعطاء ... أنتن قمة العطاء والحب والبراءة والصدق ... لا حرَمنا الله بعضنا البعض.

إهداء إلى مَن **علّمني ودفعني إلى النجاح**، إلى مَن **ساعدني وساندني وشجعني ووقف إلى جانبي من أهلي وأصدقائي وزملائي وأساتذتي.**

الحمدلله رب العالمين الذي وفقني لإتمام دراستي في هذا البحث، وأعطاني من القوة والعزم وهيأ ليَ من الأهل والأساتذة والأصدقاء من كان عوناً لي على إنجازه.

الباحثة

حنان توفيق أبوزيد

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير .....د
الإهداء .....هـ
فهرس المحتويات.....و
الملخّص باللغة العربية.....ح
الملخّص باللغة الإنجليزية.....ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة 1
ثانياً: مشكلة الدراسة.....4
ثالثاً: هدف الدراسة.....4
رابعاً: أهمية الدراسة.....5
خامساً: حدود الدراسة.....6
سادساً: محددات الدراسة.....7
سابعاً: أسئلة الدراسة.....7
ثامناً: مصطلحات الدراسة 7
تاسعاً: الأدب النظري.....8
عاشراً: الدراسات السابقة ذات الصلة.....10
الحادي عشر: منهج الدراسة.....12

الفصل الثاني: الإطار القانوني للأحزاب السياسية

المبحث الأول: تطوّر الأحزاب السياسية في الأردن.....15
المطلب الأول: التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية في الأردن.....15
المطلب الثاني: التطوّر القانوني للأحزاب السياسية في الأردن.....19
المبحث الثاني: تطوّر الأحزاب السياسية في بريطانيا 24
المطلب الأول: التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية البريطانية 24

المطلب الثاني: التطوّر القانوني للأحزاب السياسية البريطانية..... 28

الفصل الثالث: الأحزاب والعملية السياسية

المبحث الأول: دور الأحزاب الأردنية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية...35

المطلب الأول: دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية في الأردن..... 35

المطلب الثاني: دور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن..... 42

المبحث الثاني: دور الأحزاب البريطانية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية 48

المطلب الأول: دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية في بريطانيا 48

المطلب الثاني: دور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في بريطانيا..... 52

الفصل الرابع: مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية في الأردن والنظرة المستقبلية للأحزاب

المبحث الأول: مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية في الأردن . 57

المطلب الأول: مشاركة المرأة الأردنية في تأسيس الأحزاب السياسية..... 57

المطلب الثاني: انخراط الشباب في الأحزاب السياسية في الأردن 62

المبحث الثاني: المطلب الاول: الأحزاب والنظرة المستقبلية..... 66

المطلب الأول: الثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية 70

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة 74

ثانياً: النتائج..... 75

ثالثاً: التوصيات..... 80

قائمة المراجع 82

دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية (دراسة مقارنة)

إعداد

حنان توفيق أبوزيد

إشراف

الدكتور محمد علي الشباطات

الملخّص

تشكل الأحزاب السياسية عنصراً أساسياً في البنيةِ السياسيةِ لأي دولةٍ إذ تمثل مختلف الأفكار والمجموعات الاجتماعية في المجتمع .حيث أن للأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة وتأطيرها، حيث تعدّ إحدى قنوات المشاركة السياسية العامة للمواطن وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم في المجتمع وهي الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمه والقاعدة وكمحطة اتصال لازمه بين المواطنين والسلطة تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهيّة الأحزاب السياسة التي هي في المقام الأول عمليه سياسيه تتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف من حيث الطبيعة والإجراءات وطرق صنعها من دولة إلى أخري تبعا لنظام سياسي. تتمحور مشكلة الدراسة في أنّ الأحزاب السياسية فاعلا حيويا في المجتمعات الديمقراطية لذا فإن المشكلة الحقيقية في تطويع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022 لتشكيل أحزاب سياسيه قادرة على تشكيل حكومات برلمانيه لذا تم استخدام مجموعة من المناهج التي تطلبها موضوع الدراسة من منهج وصفي ومقارن وتحليلي لتوضيح بعض المفاهيم في القوانين والنصوص. تهدف الدراسة إلى توضيح أنّ القانون الجديد بتعديلاته اختلفت عما كانت عليه في القوانين السابقة من حيث تعريف الحزب والمرتكزات الأساسية لماهية تأسيس الحزب وتنظيم ألية وبرامج عملها وغيرها من تحديثاتٍ وإضافاتٍ غير مسبوقة ومناقشة أهم التعديلات في مسودّة مشروع قانون الانتخاب على المستوى الوطني؛ حيث أنّ هذه القائمة سوف تدخل الأحزاب السياسية وسط السياسة بهدفِ تأهيلها لتصبح أكثر فاعلية في تشكيل الحكومات النيابية مستقبلاً وفي ضل التطورات السياسية الراهنة في الأردن أصبحت الحاجة إلى إنجاز مزيدٍ من المشاركة السياسية أمراً مهماً، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في قانون الأحزاب الجديد رقم 7 لسنة 2022 تضمّنت هذه التعديلات محاولات لتنظيم وتعزيز دور الأحزاب من خلال زيادة عدد المؤسسين بتشجيع مشاركة النساء ورفع الكوته النسائية والشباب وضمان استقلالية الأحزاب ومع ذلك واجهت هذه الإصلاحات تحدياتٍ متعلقة بالتطبيق والتأثير على الحياة الحزبية؛ لذا توصي الدراسة لتحقيق هذا الإجراء تحديث قوانين الأحزاب بشكلٍ دوري ومنتظم حيثما لزم من أجل انتاج جماعات وقوى وطنية فاعلةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، وتأسيس مستقبلٍ سياسيّ أردني تعتاد عليه الأجيال

القادمة في الحوار يدعم السِلْم والأمنَ المجتمعي، أيضاً كما نوصي بتحديد أهم الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات وتفعيل دور الأحزاب السياسية في المجلس لتشكيل حكوماتٍ برلمانيةٍ بتسهيل إجراءات تسجيل الأحزاب وعملها بالحث على المشاركة الشبابية وتمكين المرأة في دورها في الأحزاب.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، العملية السياسية.

The Role of Political Parties in the Political Process
(A Comparative Study)

Prepared by

Hanan Tawfiq Abu Zaid

Supervised by

Dr. Mohammad Ali Al-Shubatat

Abstract

Political parties play an important role in making and framing public policy, because they are one of the channels of citizens' public political participation. as well as one of the organized political communication channels in society. They are the strong and organized pillar that connects the summit to the base and serve as a necessary communication station between citizens and the authority. The study aimed to determine the nature of political parties, which are largely a political process defined by difficulty and complexity, and differ in terms of nature, procedures, and methods of production from one country to another according to a political system, it also aimed to clarify that the new law with its amendments differed from what it was in previous laws in terms of the definition of the party and the basic pillars of the party's founding, the organization of the mechanism and its work programs, and other unprecedented updates and additions, and discuss the most important amendments in the draft election law at the national level, as this list will enter political parties in the middle of politics with the aim of To increase political engagement. The study's problem is that political parties are critical actors in democratic societies, so the real problem is adapting the Political Parties Law of 2022 to form political parties capable of forming parliamentary governments. To address this, a variety of approaches were used, including a descriptive, comparative, and analytical approach to clarify some concepts in laws and texts, Among the most important results achieved in the new Parties Law No. (7) of 2022, these amendments included attempts to organize and strengthen the role of parties by increasing the number of founders, encouraging the participation of women, raising the quota for women and youth, and ensuring the independence of parties; however, these reforms faced challenges related to the application and influence on party life, so the study recommends to achieve this

procedure update. And identifying the most important means, tools and mechanisms by which obstacles can be faced and activating the role of political parties in the Council to form parliamentary governments by facilitating the procedures for registering parties and their work by urging youth participation and empowering women in their role in parties.

Keywords: Political Parties, Political Process, The Hashemite Kingdom of Jordan, The United Kingdom of Great Britain.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

تعد الأحزاب مهمة في سياسات الأنظمة الديمقراطية ويعتبر التنافس بين حزبين أو أكثر جزء من الديمقراطية فالأحزاب السياسية من اهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكلٍ مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياه السياسية وصارت تشكل ركن اساسي من أركان النظم الديمقراطية لأحزاب السياسية حيث لها دور مهم في صنع السياسة العامة فأداء الأحزاب السياسية ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياه السياسية وعلى مستوي التطوّر الديمقراطي والتحديث السياسي ومدى فاعلية النظام السياسي الذي يعد انعكاساً للنظام الحزبي السائد

يعتبر القانون الذي ينظم العملية الحزبية ذو أهميه في تسهيل اجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي واكساب الحزب السياسي الشخصية الاعتبارية التي تمكنه من ممارسة مهامه المالية والإدارية والفكرية.

والعمل الحزبي في الأردن مر بالعديد من المراحل كانت تتسم بشكلٍ عام بالتقدم البطيء فتوجه الأردن إلى تحديث الحياه السياسية بعد ان دخلت التعديلات الدستورية حيز النفاذ تلاها إقرار قانون الأحزاب السياسية مؤخرا ونحن بانتظار الانتهاء من انجاز قانون الانتخاب لإن المرحلة القادمة وفي سياقاتها الدستورية الناظمة للحياة السياسية أصبحت مكتملة وبحاجه إلى انفاذها لتأسيس واقع اردني جديد تتحقق فيه ولو بشكلٍ نسبي الحكومات البرلمانية المنشودة.

لقد دفعت عدة عوامل باتجاه ضرورة إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية بإجراء تعديلاتٍ جوهريةٍ على قانون الأحزاب متوافقة مع روح التغير والتطور مستغله الخطاب الملكي الإيجابي تجاه الأحزاب السياسية والذي يبدوا واضحا من خلال خطابات العرش السامي.

حيث جاء في قانون 2022 بتعديلات جديده اختلفت عما كانت عليه في القوانين السابقة من حيث تعريف الحزب والمرتكزات الأساسية لماهية تأسيس الأحزاب وتنظيم الية وبرامج عملها وغيرها من تحديثات وإضافات غير مسبوقة حيث أن القانون بنسخته الجديدة سوف يسهم بتغير النظرة السائدة في المجتمع بأنّ وقع الأحزاب وممارسته السياسية غير مرغوبه.

وأن القانون الحالي سوف يوفر أرضيه مشتركه للأحزاب لكي تنخرط فيما بينها بحوارات ونقاشات كبري تتوافق فيها مع نصوص القانون وتكون مخرجات هذه الحوارات أحزاباً كبيرة ممثلة لقواعد جماهيرية تتنافس فيما بينها في الانتخابات النيابية القادمة بكتل برامجيه وهذا خيار تقرر فيه الأحزاب طريقها.

ومنها نقل سجل واختصاصات ا لأحزاب إلى الهيئة المستقلة للانتخاب وأيضا في مجال التمكين المالي لإدارة الحزب حيث يُحدّد فيه شروط تقديم الدعم المالي والتبرعات والهبات.

كما أنّ القانون الجديد أشار بشكلٍ واضح وصريح أنه لا يجوز التعرّض لأي مواطن أو المساسُ بحقوقه بسبب انتمائه الحزبي، وفي حال وقوع ذلك اللجوء إلى القضاء والمالية للتعويض والقانون تضمن عدم حل الحزب إلا بقرار قضائي وفي حالاتٍ مُحددةٍ.

ولعل من أهم التعديلات في مسودّة مشروع قانون الانتخاب إقرار قائمة عامة حزبية مغلقة بـ 41 مقعداً نيابياً على المستوى الوطني حيث أنّ هذا سيدخل الأحزاب السياسية في السياسة بهدفِ تأهيلها لتصبح أكثر فاعلية في تشكيل الحكومات النيابية مستقبلاً.

أيضاً مبادرة الأردن وتشكيل لجنة الحوار الوطني والأوراق النقاشية التي دعا من خلالها الملك إلى تطوير وتحفيز الأحزاب السياسية

واخيرا لابد من الإشارة إلى موجات الربيع العربي التي دفعت باتجاه إجراء العديد من الإصلاحات السياسية في الأردن من ضمنها إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية ولعل القضية الماثلة هنا ليست بالقانون وحده بل تبرز في جدية الأحزاب ومدى فاعليتها وموائمتها للتحولات السياسية الجديدة في البلاد للعمل الوطني المبني على الدستور وفي مواكبة تحديث الحياه السياسية القائمة على العديد من الاعتبارات والركائز التي تتكامل لتشكل المشهد السياسي العام

تتميز الأحزاب البريطانية بطابعها الأيديولوجي المعتدل لأنها تجسد تاريخ مصالح الطبقات وفئات اجتماعية متباينة الحزب المحافظ يعتبر تقليدي لحزب الطبقات الأرستقراطية والبرجوازية الكبيرة وحزب العمال يمثل مبدئيا الطبقة العاملة وحزب الأحرار يمثل إلى حد ما مصالح بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة وأرباب المهن الحرة حيث أنه يوجد تقارب واضح بين هذه الأحزاب ويعود هذا التقارب إلى عدة اسباب قيام اتفاق اجتماعي عام بين أبناء الشعب البريطاني حول أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق العام تاريخياً على أثر الإنجازات الضخمة التي حققها المجتمع للإنسان البريطاني في كافة الميادين ولاسيما في مجال الحقوق الشخصية والحريات العادية كحرية الرأي بهدفِ حماية حقوق الاتحادات العمالية والدفاع عن حق الطبقة العاملة في أنّ يكون لها صوت ودور في الحياه السياسية وانطلق الحزب حاملا لواء الاشتراكية الديمقراطية مناديا بتوزيع الثروة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي شملت بأثارها كافة المواطنين ولهذا لم يعد الانقسام السياسي في المجتمع انقساماً

حادا وإنما أصبح انقساماً ثانوياً يدور حول قضايا فرعية تعبّر عنها الأحزاب المختلفة من خلال برامجها السياسية المتقاربة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في أنّ الأحزاب السياسية تعدّ فاعلاً حيوياً في المجتمعات الديمقراطية، لذا؛ فإنّ المشكلة الحقيقية في تطويع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022 لتشكيل أحزاب سياسية قادرة على تشكيل حكومات برلمانية.

حيث أنّ القانون الجديد بتعديلاته اختلفت عما كانت عليه في القوانين السابقة من حيث تعريف الحزب والمرتكزات الأساسية لماهية تأسيس الحزب وتنظيم ألية وبرامج عملها وغيرها من تحديثات واضافات غير مسبوقة لعل من أهم التعديلات في مسودّة مشروع قانون الانتخاب إقرار قائمة عامة حزبية مغلقة بـ 41 مقعداً نيابياً على المستوى الوطني، حيث أنّ هذه القائمة سوف تدخل الأحزاب السياسية وسط السياسة بهدفِ تأهيلها لتصبح أكثر فاعلية في تشكيل الحكومات البرلمانية.

تقوم على تحديد أهم الوسائل والأدوات والأليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات وتفعيل دور الأحزاب السياسية في المجلس لتشكيل حكومات برلمانيه

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التأليه:

- التعرف علي التطوّر القانوني والتاريخي المنظم للأحزاب السياسية في الأردن وبريطانيا
- تحديد أهم التعديلات التي جاء بها قانون الأحزاب السياسية لعام 2022

- التعرف علي أثر قانون الأحزاب علي مستوي المشاركة في الانتخابات النيابية ومدى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي.
- تحديد أهم الوسائل والأدوات والأليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات وتفعيل دور الأحزاب والقوي السياسية لتشكيل حكومات برلمانية.
- استشراف التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوي السياسية في المجلس النيابي.
- بيان دور المرأة في الأحزاب السياسية وتحفيز دور الشباب في المشاركة في العملية الانتخابية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تعد الأحزاب السياسية من أهم المرتكزات الديمقراطية ومطلبا حيويا من أجل العمل الديمقراطي ونظرا لطبيعة الادوار والوظائف التي تؤديها الأحزاب اقتضي الأمر وجود أطر قانونيه تنظم الحياه الحزبية من جميع جوانبها وطبيعة الحال فإن هذه الأطر تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة تجربتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى تطورها ومن الجدير بالذكر أنّ التنظيم القانوني للأحزاب السياسية يعد تطوراً حديثاً نسبياً إذا لم تظهر النماذج الأولية للتنظيمات المؤثرة في عمل الأحزاب حتي الأربعينات من القرن الماضي.

تعد الأردن من الدول التي مرّ بها التنظيم الحزبي بتطوراتٍ هامةٍ فقد ظهرت الأحزاب السياسيةُ منذ تأسيس الدولة عام 1291 وكرّس الحق في تأسيسها بموجب الدستور. أما في عام 2022 في القانون الجديد كانت تكمُن أهمية الدراسة في توضيح أهم التعديلات في مسودّة مشروع قانون الانتخاب إقرار قائمة عامة حزبية مغلقة بـ 41 مقعد نيابي على المستوى الوطني حيث أن هذه القائمة سوف تدخل الأحزاب السياسية وسط السياسة بهدفِ تأهيلها لتصبح أكثر فعالية في تشكيل الحكومات النيابية مُستقبلاً، وبيان أهم التعديلات التي تضمنها قانون الأحزاب تكمن في نقل الإشراف

على تسجيل الأحزاب السياسية إلى الهيئة المستقلة للأحزاب وتعين مفوض متخصص بمتابعة كافة شؤون الأحزاب السياسية كما ان القانون اشترط أن يكون عدد المتقدمين لتأسيس الحزب 300 شخص وأن يتم استكمال اجراءات التسجيل خلال سنه من تاريخ نفاذ القانون بعدد مؤسّسي الحزب لا يقل عن 1000 شخص من سكان 6 مُحافظاتٍ على الأقل.

وأيضا تبين الدراسة في أهميتها إلى أن القانون الجديد ضمن عدم حل الحزب إلا بقرار قضائي وفي حالات محدده وبذلك تكون الكيانات المؤسسية للأحزاب محصنه كما أن الدراسة تبين أن القانون الجديد أجاز إقامة علاقات سياسيه مع أحزاب داخليه وأخري خارجيه شريطة الامتثال بأحكام القوانين للدولة بحيث لا تشكل هذه العلاقات خطرا تنظيميا أيضاً تكمن الأهمية في بيان بند تم به تخصيص الموازنة العامة للدولة صندوقا لدعم الأحزاب من أموال الخزينة العامة ضمن نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

أيضاً في بيان أهمية الدراسة أن تزيد نسبة المشاركة للفئه بين الشباب والمرأة من 10% إلى 20% خلال السنوات الثلاث القادمة ضمن فئة الأعمار من 18_35 وأن يكون من ضمن المؤسسين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامساً: حدود الدراسة

وتشمل دراستنا على حدودٍ مكانيةٍ وزمانيةٍ وموضوعيةٍ.

- تحد الدراسة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة البريطانية.
- الحدود الزمانية قانون الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية المادة رقم (7) لسنة 2022 والمملكة البريطانية 2017.
- الحدود الموضوعية بيان وتحديد دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية في كل من الأردن وبريطانيا

سادساً: محددات الدراسة

لا يوجد ما يحدّ من تعميم هذه الدراسة.

سابعاً: أسئلة الدراسة

1. ما الإطار القانوني والتاريخي للأحزاب السياسية في الأردن وبريطانيا ؟
2. ما أهم التعديلات التي تضمنها قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022 ؟
3. ما أهم الفروقات الجوهرية في الأحزاب السياسية لقانون 2022 عن القوانين الحزبية السابقة؟
4. ما دور قانون الأحزاب الجديد في فعالية الأحزاب السياسية على مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية والتمثيل في مجلس النواب؟
5. ما دور المرأة والشباب في قانون الأحزاب السياسية الجديد؟
6. ما الحلول البديلة في حال وجود بعض الثغرات في بعض الأحزاب السياسية أو الضعف في أدوارها الحزبية أو المقترحات ؟

ثامناً: مصطلحات الدراسة

الحزب: يعرّفه سليمان الطماوي أنه "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بقصد تنفيذ برنامج سياسي مُحدّد، والحزب هو تنظيم يتشكّل من مجموعةٍ من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عددٍ مُمكن من المواطنين لتنفيذ برنامج سياسي مُحددٍ لا يخرج عن الدستور". [1]

(1) الطماوي، سليمان (1988). النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار المعارف.

سياسة: وصف للحزب أو القوة بأنها سياسة عندما يكون هدفُ هذا الحزب أو القوة أو الجماعة هو الوصول إلى السلطة أو البقاء ضِمنها أو الاشتراك فيها. [1]

تاسعاً: الأدب النظري

يعدّ الإطار النظري الركيزة الأساسية للبحث العلمي؛ حيث يمكّن الباحث من إدراكِ الخلفيةِ العلميةِ والنظريةِ لمشكلة دراسته، ويُساعد في تحديد صياغتها وتوضيح أهدافها كما توفّر له المعلومات لإيجاد الحلول لتلك المشكلة، تناولت دراستنا خمسة فصول كما يأتي:

الفصل الأول: نتناول في هذا الفصل المقدّمة والمتضمنة خلفية الدراسة وأهميتها ومشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلة الدراسة وحُدودها وكذلك مُحدداتها والدراسات السابقة ذات الصلة ومنهجية الدراسة.

الفصل الثاني: نتناول فيه الإطار القانوني للأحزاب السياسية من خلال المباحث والمطالب التالية:

- المبحث الأول: تطوّر الأحزاب السياسية في الأردن.

المطلب الأول: التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية في الأردن

المطلب الثاني: التطوّر القانوني للأحزاب السياسية في الأردن.

- المبحث الثاني: تطوّر الأحزاب السياسية في بريطانيا.

المطلب الأول: التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية في بريطانيا.

المطلب الثاني: التطوّر القانوني للأحزاب السياسية في بريطانيا.

الفصل الثالث: نبحث فيه الأحزاب والعملية السياسية، وذلك من خلال المباحث والمطالب التالية:

---

(1) سياسة – ويكيبيديا (wikipedia.org)

- المبحث الأول: دور الأحزاب الأردنية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية.

المطلب الأول: دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية في الأردن.

المطلب الثاني دور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن.

- المبحث الثاني دور الأحزاب البريطانية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية.

المطلب الأول: دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية في بريطانيا.

المطلب الثاني دور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في بريطانيا.

الفصل الرابع: نبيّن فيه مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية في الأردن والنظرة المستقبلية للأحزاب، وذلك من خلال المباحث والمطالب التالية:

- المبحث الأول: مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية في الأردن.

المطلب الأول: الثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية.

المطلب الثاني: انخراط الشباب في الأحزاب السياسية في الأردن.

- المبحث الثاني: الأحزاب السياسية النظرة المستقبلية.

المطلب الأول: الثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية.

الفصل الخامس: نختم الدراسة بالحديث عن الخاتمة والنتائج والتوصيات.

عاشراً: الدراسات السابقة ذات الصلة

دراسة : ليث عاطف غيث، بعنوان: دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999–2021. مجلة اتحاد الجامعات العربية لأبحاث التعليم العالي، 43(1)،2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة من عام 1999 إلى 2021. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام النهج الوصفي التحليلي، والنهج التاريخي، والنهج القانوني المؤسساتي. كشفت الدراسة أنّ الأحزابَ السياسية لها تأثيرٌ فعّال في جميع جوانبِ الحياةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والعلميةِ والنفسيةِ، لأنّ جداول أعمالها وأهدافها مرتبطة بمصالح بلدانها، حتى إذا اختلفت وجهات نظرها، فإنّ المصلحة الأولى والأخيرة تظل لبلدانها. ولكن ما نجدهُ في الأردن هو أنّ بعضَ الأحزاب لا تلعبُ أيّ دورٍ فعّال في أي مجالٍ من مجالات الحياة؛ وهذا نتيجة للعدد الكبير من الأحزاب، حيث يبلغُ عددها أكثر من (40) حزبًا، وهذا في حدّ ذاته كافٍ لإلغاء وجودها الفعلي على الساحة الأردنية، مما يؤدّي إلى القول بأنّ التجربة الحزبية الأردنية كانت ضعيفة ولا تزال كذلك. واستنادًا إلى نتائج الدراسة، تمّت التوصية بإصدار قانونٍ حزبي حديث يشجّع الشبابَ على العمل في الحزبية ويُبعد نظرة الخوف، ويُحدد 50% من مقاعد البرلمان للتمثيل الحزبي استعدادًا لإقامة الحكومة البرلمانية.

دراسة ليث كمال نصراوين، بعنوان: النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، لعام 2017.

تتناول هذه الدراسة بالتحليل النقدي المقارن النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن، وذلك من خلال الوقوفِ على النصوص القانونية الناظمة للحق في تأسيس الأحزاب السياسية، كما وردت في قانون الأحزاب السياسية الأردني الجديد رقم (39) لسنة 2015، والذي حلّ مَحلّ القانون القديم

لسنة 2012. حيث تم التركيز في هذه الدراسة على أهم الأحكام القانونية الخاصة بتعريف الحزب السياسي وشروط تأسيسه، والإجراءات القانونية الخاصة بتأسيس الأحزاب السياسية في القانون الأردني الجديد لسنة 2015، والتي سعى من خلالها المشرّع القانوني إلى تكريس فكرة استقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة التنفيذية وذلك من خلال تبعيتها إلى لجنة خاصة تسمّى « لجنة شؤون الأحزاب السياسية » فيما يخصّ الرقابة على إجراءات تسجيل الحزب وإصدار القرار المناسب حول طلب تأسيسه، كما تتناولُ هذه الدراسة الأحكام القانونية الخاصة بتمويل الأحزاب السياسية في الأردن، من خلال وضع مجموعة من القيود الموضوعية على حق الحزب السياسي في تلقّي التبرعات والهبات النقدية من جهاتٍ وطنيةٍ وأخرى أجنبية، كما تُعالجُ هذه الدراسة النصوص القانونية الناظمة لحل الأحزاب السياسية في القانون الأردني الجديد، والتي حاولَ من خِلالها المشرّع القانوني الحدّ من الوصاية الحكومية على مصير الأحزاب السياسية، وذلك بإسنادِ الحق في حلّها إلى القضاء ليكون صاحبَ اليد العليا في تقرير بقاء الحزب السياسي من عدمه، وستتم مقارنة هذه الأحكام السابقة في قانون الأحزاب السياسية الأردني الجديد، مع مجموعةٍ من القوانين العربية المقارنة للوقوف على نقاط الضعف والقوة في القانون الأردني، ومُحاولة الاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى في مجال تكريس الحق الدستوري للأفراد في تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها.

دراسة يوسف سلامة المسيعدين، بعنوان: أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(1).

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر، لا سيّما على مستوى المشاركة فيها، ومستوى التمثيل في مجلس النواب الأردني الثامن عشر. وتقوم الدراسة على فرضية أنّ هناك علاقة إيجابية

بين قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 وبين مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2016، ومستوى التمثيل في المجلس النيابي الأردني الثامن عشر. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها اتبع الباحث المنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم. وقد توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: عدم صحة فرضية الدراسة، حيث يُلاحظ عدم وجود علاقة إيجابية بين قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 وبين مستوى المشاركة في انتخابات عام 2016، ومستوى التمثيل في المجلس النيابي الثامن عشر. ولذلك توصي الدراسة بتعديل بعض مواد قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، فضلاً عن تعديل بعض القوانين الناظمة للحياة السياسية في الأردن والتي لها مساسٌ مباشرٌ في فعالية الأحزاب السياسية ومنها قانون الانتخاب.

الحادي عشر: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة يستخدم الباحث مجموعة من المناهج التي تطلّبها موضوع الدراسة وهي:

أولاً: المنهج الوصفي

حيث يتبع الباحث المنهج القانوني الوصفي من خلال القيام بوصف الظاهرة – محلّ الدراسة – وتحديد بعض المفاهيم التي تقوم عليها، وكذلك جمعُ المعلومات والأفكار المختلفة وإدراجها بطريقةٍ علميةٍ وذلك بدراسة النصوص القانونية.

ثانياً: المنهج المقارن

حيث يتناول الباحث موضوع الدراسة من الجوانب القانونية في القانون الأردني والبريطاني موثقاً بالنصوص القانونية المنطبقة ومدعماً بالكتب والمراجع العلمية من دراساتٍ أو أبحاثٍ أو مجلاتٍ علميةٍ.

ثالثاً: المنهج التحليلي

من خلال تحليل بعض المفاهيم في القوانين المختلفة والغوص في جزئياتها وطرحها بشكلٍ من التفصيل والتحليل كما اقتضى الأمر بذلك، وعليه؛ سيتم _ بعون الله _ التعرّض لمناقشة دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية " دراسة مقارنة " شارحاً النصوص القانونية ومُحللاً لما تحتويه من قوانين ومناقشة للإشكاليات التي تعتريها أثناء التطبيق.

الفصل الثاني
الإطار القانوني للأحزاب السياسية

يعدّ الحق في تأسيس الأحزاب السياسية من الحقوق الدستورية الأساسية التي تتصل بحق التجمّع السِلّمي بجانب الحق في تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات العامة، فقد أعطى الدستور الأردني الحالي لعام 1952 الأردنيين الحق في تأسيس وتأليف الأحزاب السياسية، بشرط ان تكون اهدافها مشروعة والوسائل التي تستخدمها سليمة وتسير وفق نظم لا تخالفُ أحكام الدستور، وبشرطٍ أنّ ينظّم القانون كيفية تأليف الأحزاب السياسية ومُراقبة طرق مواردها.

تم اصدار قانون الأحزاب السياسية الأردنية الاخير رقم (7) لعام 2022 الذي يتضمّن مجموعة من القواعد القانونية التي تهتم في تنظيم الأحزاب السياسية في الأردن والاشراف عليها، حيث افرد العديد من الأحكام الخاصة بتأسيس الحزب السياسي وكافة الإجراءات التي تخصّه وتشرف عليها وتقوم بأعمالها لجنة تدعى " لجنة شؤون الأحزاب السياسية " والهدف منها ضمان استقلالية الحزب السياسي عن الحكومات وتعزيز قدراته على إدارة شؤونه بنفسه، كما شمل القانون الجديد بعض الأحكام المتعلقة بطرق التمويل للأحزاب وحلّها من أجل الحدّ من أي هيمنةٍ متوقعةٍ من السلطة التنفيذية على الحزب السياسي. [1]

وسيتناول الفصل الثاني الإطار القانوني للأحزاب السياسية والتاريخية لتطوّر الأحزاب من خلال المبحثين الآتيين:

---

(1) قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

المبحث الأول
تطوّر الأحزاب السياسية في الأردن

سيتطرق هذا المبحث إلى تعريف الأحزاب السياسية والتطورات التي حدثت للأحزاب السياسية في الأردن من خلال تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول التعرف إلى التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية في الأردن، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه للتعرف على التطوّر القانوني للأحزاب السياسية في الأردن.

المطلب الأول
التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية في الأردن

تعدّدت التعريفاتُ بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية بسبب اختلاف الأيديولوجيات وبسبب تطوّر النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه إلى اتجاه الزاوية التي ينظر منها اليه، فقد تم تناول تعريف الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي بأنه التنظيم الدائم الذي يتحرك على المستوى الوطني والمحلي للحصول على الدعم الشعبي، ويسعى من أجل الوصول إلى مُمارسة السلطة بهدفِ تحقيق سياسةٍ مُعينةٍ [1]، أما الفكر الماركسي فيعرّف الحزب السياسي بأنه التنظيم الذي يوحّد الممثلين الأكثر نشاطاً بطبقةٍ مُعينةٍ، وتعبّر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي[2]، وعرّف الفكر العربي الأحزاب السياسية بأنها جماعة متحدة من الأفراد تعمل بوسائل ديمقراطية للفوز بالحكم من أجل تنفيذ برنامج سياسي مُعيّن. [3]

---

(1) François Borella. Les Politiques Dans La France d' aujourd'hui, (Paris.1981), p9

(2) Marcel Prelot, Science Politique,(P.U.F. Paris, 1967),p3

(3) عبد النور، ناجي.(1999). النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، الطبعة الرابعة، بيروت: دار النهضة. ص 10.

وفي مفهوم شامل لتعريف الحزب السياسي فقد عرّف بأنه تجمّع تطوّعي مكوّن من مجموعةٍ من الأفراد على أساس مبادئ وأهداف مشتركة، بهدفِ المساهمة في تشكيل وتنظيم مُشاركة المواطنين في الحياة السياسية والمشاركة في انتخاباتها المختلفة، يمارس الحزب نشاطه بوسائل ديمقراطية وسلمية، بهدفِ تبادل السلطة والمشاركةِ فيها وفقاً لفهم ورؤية مُحددةٍ لتحقيق المصلحة الوطنية. [1] ويرى الباحث أنّ الأحزاب السياسية عبارة عن مؤسساتٍ أو منظماتٍ تجمعُ مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في أفكار ومبادئ سياسية مشتركة، ويسعون لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ مُحددةٍ في النظام السياسي، تعد الأحزابُ السياسية جزءًا أساسيًا من الديمقراطيات والأنظمةِ السياسيةِ الأخرى حول العالم، حيث تلعب دورًا مهمًا في تمثيل وتنظيم الرأي العام ومناقشة القضايا السياسية والاشتراك في عمليات اتخاذ القرار.

يعرف تاريخ الأحزاب السياسية في الأردن بأنها كانت أحزاب خجولة، ولم يكن المشهد السياسي للأردنيين ذا حداثة حينها، فقد بدأت الحياة الحزبية قبل إعلان تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921، أما في عام 1919 وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وكشفت اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، انضم بعض الأردنيين إلى حزب الاستقلال السوري، وعند إنشاء إمارة شرق الأردن، تأسس فرع لحزب الاستقلال السوري في الأردن، وشارك بعض أعضائه في تشكيل الحكومة الأردنية الأولى برئاسة رشيد طليع في عام 1921. [2]

ثم جاء بعد ذلك تأسيسُ الأحزاب السياسية في الأردن ومنها حزب الشعب الأردني في عام 1927، والذي كان أول حزب أردني يدعو إلى إنشاء مجلس نيابي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه،

---

(1) التعمري، سلامة (2018). دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989–2017 (مجلس النواب– دراسة حالة)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.ص3

(2) الخلايلة، عبد الغني (2020). دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية: الأردن دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.ص32

وكانوا من أبرز المدافعين عن عقد المؤتمر الوطني الأول في عام 1928، بهدفِ مواجهة المعاهدة الأردنية البريطانية التي تم توقيعها في ذلك العام. أعلن المؤتمر ميثاقًا وطنيًا يتضمّن مجموعة من المبادئ التي تدعو إلى الاستقلال الكامل للأردن، وتعارض تلك المعاهدة التي تقلل من استقلال البلاد. بعد ذلك، جاء حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني بقيادة حسين الطراونة في عام 1929.[1]

وكان حزب اللجنة التنفيذية في طليعة أهدافه، حيث سعى إلى تنفيذ مبادئ الميثاق الوطني الذي صدر عن المؤتمر الوطني الأردني الأول في عام 1928 [2]، يعد هذا الحزب من بين أكثر الأحزاب الأردنية تصديًا للاستعمار البريطاني وكذلك للحركة الصهيونية في تلك الحقبة، ويتميّز بأنه الحزبُ الوحيد الذي استمر لفترة تزيد عن خمس سنوات، ثم جاء حزب التضامن الأردني في عام 1933، تلاه حزب الإخاء الأردني في عام 1937، والحزب القومي الاجتماعي في عام 1938. [3]

ثم شهد الأردن توالياً في ظهور الأحزاب السياسية، حيث ظهرت حركة الإخوان المسلمين في عام 1943 وتم الاعتراف بها رسميًا في عام 1946. وتلا ذلك تأسيس الحزب العربي الأردني / الجبهة الوطنية في عام 1946، وحزب الشعب الأردني في عام 1947، والحزب الشيوعي الأردني في عام 1951، وحزب التحرير في عام 1952، وحركة القوميين العرب في عام 1952، والحزب الوطني الاشتراكي في عام 1954 الذي شكّل ما كان يُعرف آنذاك بالحكومة الوطنية في عام 1956

---

(1) فريحات، ايمن(2012).التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (1921-2011).دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية 39(2).ص30

(2) وزارة الشؤون البرلمانية والداخلية.(2020). الأحزاب السياسية-file:///C:/Users/DELL/Downloads/Political-parties.pdf 1-11-2023/

(3) مشاقبة، امين (2017).النظام السياسي الأردني: القانون الدستوري لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011، من غير دار نشر، ط13.ص9

برئاسة السيد سليمان النابلسي. بعد ذلك جاء حزب البعث العربي الاشتراكي في أغسطس من عام 1955، وتم إصدار قانون الأحزاب الأول للدولة الأردنية في عام 1956. [1]

شهدت التجربة السياسية في الأردن خلال العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي ظهور عدة تيارات حزبية ونشاطًا حزبيًا ملحوظًا، ففي عام 1957 ونتيجة للظروف السياسية التي طرأت على المشهد السياسي الأردني تم الإعلان عن حالة الطوارئ الحكومية، وتوقف النشاط الحزبي حتى عام 1989. بعد هذا التاريخ، عادت مظاهر الحياة الديمقراطية والبرلمانية، فصدر قانون الأحزاب عام 1992 بعد عقود طويلة من توقف الحياة الحزبية، وتأسست على غِراره عدة أحزاب مع بقاء بعضها حتى الآن، والتي جاء تأسيسها بناءً على الأفكار والأيديولوجيات التي سادت في الفترة السابقة. [2]

(1) المصالحة، محمد (1999). التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية –مقارنة.ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.ص8

(2) Kirdis, E. (2019). Rise of Islamic Political Movements and Parties: Morocco, Turkey and Jordan. Edinburgh University Press p6

المطلب الثاني
التطوّر القانوني للأحزاب السياسية في الأردن

في عام 1992 جاء قانون رقم (32) والذي حلّ مَحلّ قانون رقم (15) لعام 1955، وقد رحّبت الأوساط الحزبية بالقانون الجديد بالرغم ما حمل معه من قيود وتعقيدات، حيث تناولت المادة رقم (5) من قانون عام 1992 يجب ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزبٍ عن خمسين شخصاً ممن تتوافر فيهم الشروط الاتية: أ- أن يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره. ب- أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل. ج- ألا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية أو جُنحة مُخلةٍ بالشرف أو بالأخلاق العامة أو بأي جناية أخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. د- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة. هـ- أن يكون مقيماً عادة في المملكة. و- ألا يدّعي بجنسية دولة أخرى أو حماية أجنبية. ز- ألا يكون عضواً في أي حزبٍ آخر أو أي تنظيم سياسي حزبي غير أردني. ح- ألا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية أو الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني. ط- ألا يكون قاضياً. ووفقاً للقانون الجديد تم ترخيص وتسجيل (38) حزباً سياسياً وقد شكّلت موجة عارمة من ألوان الطيف والفكر الأردني، واستمرت المطالبات بضرورة تعديل قانون الأحزاب من قبل النُخب السياسية في المجتمع الأردني.[1]

وتم إجراء التعديلات على قانون رقم (32) لعام 1992 ، وتم العمل بقانون الأحزاب المعدّل في عام 2007، ومن أهم ما تم تناوله في القانون المعدل أنه رفع عدد المؤسسين للحزب الواحد كحدٍّ أدنى إلى 500 شخص، وكان الهدف من هذا العدد إعادة التنظيم للأحزاب السياسية بصورة أفضل، وزيادة نسبة المشاركة في الأحزاب من جميع أبناء المجتمع – رجالاً ونساءً – حيث ارتفع عدد النساء

(1) Al-Majali, J., Ismail, M. M., & Adnan, Z. H. (2022). Political Parties, Tribalism, and Democratic Practice in Jordan. Dirasat: Human and Social Sciences, 49(5)

المُشاركات في طلبات تأسيس الأحزاب ووصل العدد الإجمالي لمؤسسي الأحزاب من النساء إلى (372) سيدة، وشكّلن ما نسبته (29%) من العدد الاجمالي [1]، ورأى بعض الباحثين في الدراسات السياسية أنه يعدّ إحدى أسباب الضعف لأدوار الأحزاب السياسية ويُعدّ مُعيقاً لعملية اتخاذ القرار بأنّ القانون قد شدّد على شروط التأسيس والترخيص عندما اشترط القانون 500 عضوٍ لتأسيس الحزبِ بدلاً من 50 عضواً، وبشرط أنّ يكونوا من خمسةِ مُحافظاتٍ ونسبة 10% لكل محافظةٍ كحدٍ أدنى.[2]

وتناولت المادة رقم (13) من قانون الأحزاب الأردني لعام 2007 أنه" لا يحق لأي حزب إعلان نفسه وممارسة اعماله إلا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس أو صدور القرار من المحكمة ان يتم الغاء قرار الوزير برفض التأسيس، حيث يتوجّب على الوزير إعلان تأسيس الحزب وفقاً لأحكام القانون". [3]

أما المادة (14) من نفس القانون فقد حظرت "استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاجهزة الخاصة بها وأموالها لمصلحة أيا من التنظيمات الحزبية"، حيث أضعفت المادة (14) الأحزاب، فالإعلان عن الأنشطة الحزبية قبل حصولها على موافقاتٍ رسميةٍ يؤدّي إلى أن يُدرك القائمون إلى أي حدّ من الممكن أن يتقبّل المجتمع أفكار الأحزاب والناشطين قبل المباشرة في الإجراءات الرسمية لحصوله على التراخيص. [4]

---

(1) الطراونة، بشار عوض (2018).البيئة الأردنية وامكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية 45(2).

(2) احصائيات وزارة الداخلية لعام 2007.https://moi.gov.jo/Ar/List /

(3) المادة 13 من قانون الأحزاب الأردني لسنة 2007.

(4) مركز القدس للدراسات السياسية (2007). دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية. ص(6).

وفي عام 2012 صدر قانون الأحزاب حيث تضمن 39 ما، وتناولت المادة رقم (4) من القانون أنه "يحق للأردنيين تأليف الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور ولنفس القانون، ويحق للحزب المشاركة في الانتخابات على كافة المستويات: أما المادة رقم (5) والمادة رقم (6) من نفس القانون فقد نصّت على أنه" يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، ولا يجوز ان يؤسس الحزب على أساس ديني أو عرقي أو طائفي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل "، ومع صدور قانون عام 2012 بقي عدد مؤسسي الأحزاب (500) شخص كحد أدنى للحزب الواحد، من عِدة مُحافظاتٍ يصلُ عددهم إلى سبعة، وقد طلب من كافة الأحزاب القائمة تقديم طلب تأسيس على قاعد وجود (500) شخص مؤسس لكل حزب مع تمثيل للنساء بما لا يقل عن 10% من كل حزب. [1]

والهدف من هذا القانون العمل على زيادة مشاركة المرأة في الأحزاب وتمثيلهن السياسي فيها، مما نتج عنه ارتفاع عدد النساء المشاركات في طلب التأسيس للأحزاب جميعها إلى ما نسبته (10%) فقانون الأحزاب لعام 2012 قد فتح المجال أمام المرأة الأردنية ان تشارك في تأسيس الأحزاب السياسية ووجودها في تأسيس الأحزاب أصبح أمراً إجبارياً، ومن الخطوات السابقة في قانون الأحزاب أنه نصّ على وجود الكوتا النسائية المفتوحة وحدد الحد الأدنى للنسبة المطلوبة مما ساعد على تمكين دور المرأة تأكيداً على أن وجودها في الأحزاب السياسية يُعد أمراً هاماً. [2]

---

(1) العدوان، عبد الحليم (2012). التعددية الحزبية والسياسية في الأردن : الأحزاب الاسلامية أنموذجا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد31. ص 25

(2) نصراوين، ليث كمال (2017). النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، 45. ص36.

وقد سارع المشرّع الأردني إلى إحداث التطويرات المستمرة على القوانين الخاصة بالأعمال الحزبية وصولاً لقانون اشمل وامثل، إلا أنّ قانون الأحزاب لعام 2015 تناول في المادة (39) [1]، أن يتم تقليصُ الأعضاء المؤسسين للحزب من 500 عضو إلى 150 عضواً وتغاضى القانون عن شرط أن يكون من بين الأعضاء المؤسسين ممثّلون للمحافظات والنساء، ومن هنا يعتبرُ هذا القانون الوحيد الذي لم يشترط تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية مقارنة مع القوانين الأخرى. [2]

وفي عام 2022 تم إصدار قانون الأحزاب السِّياسيَّة رقم (7) حيث أُعد القانون بناءً على نتائج اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بتعديلاتٍ جديدةٍ حيث تناولت المادة (11/ أ/2) بأنّ عدد الأعضاء المؤسسين للحزب عند انعقاد المؤتمر التأسيسي يجب ألا يقل عن ألف شخص، يُمثلون 6 مُحافظاتٍ على الأقل، بواقع 30 شخصًا على الأقل من كل محافظة، وتنصّ اللوائح في المادة (11/أ/3) على أن نسبة الشباب من عمر (18–35 عامًا) وكذلك المادة (11/أ/4) أنّ نسبة المرأة لا تقل عن 20%، ويجب أن يتضمّن المؤسسون واحداً على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة ويُشترط أن يكون الحضور الوجاهي في المؤتمر التأسيسي على الأقل بغالبية أعضاء المؤسسين، وأشار القانون أنه يجب أن يكون حضور الأعضاء المؤسسي النسبة الأكبر في المؤتمر التأسيسي، وأنّ على الأحزاب القائمة (المؤسسة) لديها مُدة تصل إلى سنة لتصويب أوضاعها وتكييفها وفقاً للقانون الجديد، ويُشترط أن يُعقد مؤتمر عام خلال هذه الفترة تتوفر فيه شروط المؤتمر التأسيسي، وفي حال عدم الامتثال لهذه الشروط، يُخوّل القانون بحلّ الحزب. [3]

---

(1) النعيمات، اسامة احمد، والدروع، خالد خلف (2016). أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على اعمال الادارة: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية. دراسات علوم الشريعة والقانون49(1).ص 89

(2) قانون الأحزاب السياسية لسنة 2019

(3) قانون الأحزاب السياسية قانون رقم (7) لسنة 2022

ووفقاً للقانون الجديد رقم (7) لعام 2022 أنّ إدارة الشؤون القانونية والمالية والإدارية للأحزاب انتقلت صلاحياتها إلى الهيئة المستقلة للانتخاب وتتضمّن تلك الصلاحياتُ التسجيل ومتابعة الأحزاب وتمويلها من خلال وحدة أنشئت بصورة خاصة لهذه الغاية، وتناولت المادة (20/أ) من القانون بانه يحق للطلبة في مؤسسات التعليم العالي وهم الأعضاء في الحزب ان يمارسوا انشطتهم الحزبية داخل حرم هذه المؤسسات من غير التضييق أو المساس بحقوقهم بشرط اصدار نظام خاص ينظّم هذه الأنشطة، وفقاً للقانون يتم منع استخدام دور العبادة والمدارس لأي نشاطٍ حزبي، كما يحظر استخدام أموال النقابات والجمعيات والأندية والاتحادات الرياضية لصالح أيّ حزب، وأنّ المحكمة الإدارية هي الجهة المختصة في جميع الطعون المتعلقة بتأسيس الحزب، وفي فحص المخالفات والمنازعات. ويكفل القانونُ عدم جواز حلّ الحزب إلا وفقاً لنظامهِ الأساسي أو بناءً على قرار قضائي. كما يَحفظ القانون مقار الحزب ووثائقه ووسائل اتصاله، ويُشدد على عدم جواز مداهمتها أو مصادرتها أو مراقبتها إلا بقرار قضائي وفقاً لأحكام القانون. [1]

وتناولت المادة (24/ج) يُمنح الحزب الحق في تشكيل تحالفات للمشاركة في الانتخابات النيابية، وإنشاء وامتلاك مراكز دراسات متخصصة وفقاً لأهدافه، شريطة ألا تكون هذه المراكز ممولة من مصادر غير أردنية. ويتيح القانون أيضاً للحزب إصدار المطبوعات الدورية وأيّ مطبوعاتٍ أخرى، وامتلاك واستخدام وسائل الإعلام للتعبير عن مبادئه وآرائه ومواقفه وأدبياته. [2]

(1) قانون الأحزاب السياسية الاردني رقم (7) لسنة 2022، المادة 20.

(2) قانون الأحزاب السياسية الاردني رقم (7) لسنة 2022، المادة 24.

المبحث الثاني
تطوّر الأحزاب السياسية في بريطانيا

سيتطرق هذا المبحث إلى التطورات التي حدثت للأحزاب السياسية في بريطانيا من خلال تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول التعرف إلى التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية في بريطانيا، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه للتعرف على التطوّر القانوني للأحزاب السياسية في بريطانيا. [1]

المطلب الأول
التطوّر التاريخي للأحزاب السياسية البريطانية

تعود الأصول للتطورات التاريخية للنظام البرلماني البريطاني القائم حالياً في بريطانيا إلى بداية القرون الوسطى حيث شهد هذا النظام العديد من التطورات المهمة بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الذي حدثت في جسد المجتمع البريطاني، وقد مرّت مراحل تطوّره بثلاث محطاتٍ رئيسيةٍ استمرت الأولى من القرن الثاني العشر إلى القرن السابع عشر وامتازت بالصراعات بين الارستقراطية والملوك لتوطيد الحرية العامة والحدّ من سلطة الملك المطلقة، أما المرحلة الثانية فدامت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر حيث تمّ فيها توطيد سلطة البرلمان وإقامة أسسٍ تقليدية للنظام البرلماني، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت خلال النصف الأول من القرن العشرين وكانت مرحلة النضال في سبيل إرساء قواعد النظام الديمقراطي. [2]

قامت الثورة السياسية الأولى في المجتمع الغربي عام 1215 في بريطانيا وحينها تم إجبار الملك جون على أن يتخلّى عن جزء من صلاحياته وتوقيع وثيقة يطلق عليها (Magna Carta) والتي تم

---

(1) هياجنة، رائد أحمد ياسين، والعمري، ثابت غازي بدر (2013). المعاهدة الأردنية البريطانية 1928م وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرقي الأردن. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، (4) 29. ص 36.

(2) الخفاجي، مشتاق (2016). الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1969–1979، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، 7(30). ص98.

اتباع ما فيها عام 1265 عند تأسيس برلمان غير منتخبٍ، وفي منتصف القرن الرابع عشر تحول البرلمان في بريطانيا إلى مؤسسة حكومية تتشارك مع الملك في تحديد الضريبة وأصبح يُطلق على بريطانيا أم الديموقراطيات، وتحولت بريطانيا إلى جمهورية في عام 1649 وقادها أوليفر كروميل بعد تنفيذ حكم الاعدام في الملك تشارلز الأول، واستمرت الجمهورية البريطانية حينذاك إلى ما يقارب سبع سنوات في تأسيس الأحزاب ومنهم حزبي (Whigs) و(Tories) وأعيد الحكم للملكية بعد الثورة الاقتصادية التي كانت عام 1688، وتم تعيين الملك الجديد من قبل البرلمان وهو ويليام البرتقالي الهولندي وكانت من إحدى الشروط أن تم تحويل الحكم إلى برلمان مما جعل صلاحيات الملك تتقلص بصورة كبيرة، واستمر حال بريطانيا على ذلك حتى عام 1760 لحين قيام الثورة الصناعية والتي استمرت ثمانون عاماً ثم انتقلت إلى باقي أوروبا. [1]

خلال تلك الحقبة نشأت الكثير من الأحزاب متعددة الاتجاهات وتشكلت الخريطة الواسعة إلى الان، ومن أبرز الأحزاب التي ظهرت في بريطانيا: [2]

- حزب Whigs: وأطلق عليه فيما بعد حزب الأحرار (liberal party) كان هذا الحزب من أنصار الملكية الدستورية، وله الفضل الكبير في إنتاج الديموقراطية والمشاركة الشعبية ثم تحول الحزب في عام 1850 إلى حزب الأحرار الذي سيطر بدوره على الحكم في بريطانيا في أغلب الفترات خلال القرن الثامن عشر، ومن أهم مُرتكزاته الفكرية السياسية المناشدة بالحرية الفردية والتي عملت فيما بعد على تحرير الطاقات الفردية والفكرية الإبداعية والتي ساهمت في نهضة المجتمع على كافة الأصعدة العلمية والاقتصادية، والرفع من المستوى

(1) Greaves, H. R. G. (2023). The British Constitution. Taylor & Francis p 6
(2) Bale, T., Webb, P., & Poletti, M. (2019). Foot soldiers: Political party membership in the 21st century. Routledge p 10.

المعيشي والصحة والتعليم. [1] وناشد حزب الأحرار لتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التقدم نحو دولة الرفاه، وفي القرن السابع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين ظهر حزب العمال وحلّ مَحلّ حزب الأحرار في عمليات التداول للسلطة حيث فرض قانون الاقتراع أن يتمثل بعددٍ من المقاعد لا تتناسب مع حجم شعبيته الكبيرة، في تسعينات القرن الماضي حصل الحزب على ما يقارب 25% من الأصوات من مجموع عدد المقترعين ولم ينجح في كسب سوى أربعين مقعداً. [2]

- حزب Tories: وأطلق عليه أيضاً حزب المحافظون (Conservatives) وكان من الأحزاب التي تخندقت مع الملكيين، وتحول حزب Tories إلى حزب المحافظين عام 1834 ويُعتبر من الأحزاب الأقدم في تاريخ بريطانيا وظهر في نفس الفترة التي ظهر فيها حزب الأحرار وقد دعا هذا الحزب إلى تقليص الهجرة إلى بريطانيا مقابل زيادة المساعدات للقوات المسلحة وعائلاتها، ودعم الحزب الاحتفاظ بالقوة النووية ودافع عن العمل بموجب قانون الانتخابات الحالي من غير تطويره بما يُحقق التمثيل الصحيح للشعب البريطاني، ووفقاً لنظام الأكثرية المعتمد حالياً في بريطانيا حصل الحزب على عددٍ كبير من الأصوات، وكان لدى الحزب (311) نائباً في مجلس العموم وبعد تدخّل رئيس الحزب آنذاك جونسون وما تعهّد به بالخروج من أوروبا من غير اتفاق حيث لم يوفّق في الحصول على اتفاق للحزب، وقام بإغلاق البرلمان تدنى عدد النواب في مجلس العموم إلى (290) بسبب تصويت (21) نائباً ضد الحكومة. [3]

(1) Pickard, S. (2019). Politics, protest and young people: Political participation and dissent in 21st century Britain. London: Palgrave Macmillan UK p31

(2) Adolino, J. R. (2004). Integration within the British political parties: perceptions of ethnic minority councilors. In Race and British Electoral Politics p12.

(3) Smith, G. (2009). Conceptualizing and testing brand personality in British politics. Journal of political marketing, 8(3)p 39.

- حزب العمال Liberal party: تأسّس الحزبُ عام 1900 وقامت النقابات العمالية وجميع الديموقراطيين والاشتراكيين في تشكيلهِ وكان الهدفُ تمثيل مصالح الطبقة العاملة في بريطانيا وتلبية حاجاتها، يتبنّى الحزب أفكاراً بالتدخل الكبير في الدولة فيما يتعلق بالعدالة والمساواة الاجتماعية وتعزيز حقوق العمال، ومن أهم انجازاته بأنه وسّع قاعدة دولة الرفاه وأنشأ الضمان الصحي الذي وفّر تغطية صحية كاملة لكل مواطن، ويملك حزب العمال في مجلس العموم (274) نائباً. [1]
- الحزب الوطني الاسكتلندي: تأسس عام 1934 وهو من الأحزاب اليسارية الوسطى وكانت مطالبه عند تأسيسه تحقيق الحكم المحلي وحقق ذلك عام 1997 عبر الاستفتاء العام، ومن ثم كانت مطالبه الاستقلال عن بريطانيا من خلال إجراء الاستفتاء للاسكتلنديين وكان ذلك عام 2014 وكانت نتائجه مُخيبة لآمال الحزب فقد صوّت 55% من أعضائه ضد الاستقلال، ورغم ذلك فقد فاز الحزب بعددٍ كبير من المقاعد بلغت 54 مقعداً في مجلس العموم في انتخابات عام 2015 من أصل 59 مقعداً مخصصاً لإسكتلندا، ثم تدنّت حصصهُ من المقاعد الانتخابية إلى 35 مقعداً في عام 2017. [2]

(1) Marks, G., Attewell, D., Hooghe, L., Rovny, J., & Steenbergen, M. (2023). The social bases of political parties: A new measure and survey. British Journal of Political Science, 53(1)

(2) Lagrou, P. (2019). Plebiscite or Parliament? Brexit and the End of the History of the British Political Model. Contemporary European History, 28(1)

المطلب الثاني

التطوّر القانوني للأحزاب السياسية البريطانية

تعد بريطانيا مهداً للديمقراطية البرلمانية في العالم حيث نشأت فيها الركائز الأساسية للديمقراطية وانتشرت إلى جميع دول العالم ويمتاز النظام البرلماني البريطاني بأنه قائمٌ على مجموعة من القواعد القانونية الدستورية العرفية بجانب عدة قوانين عادية لها طابع دستوري والتي أقرتها البرلمانات في فتراتٍ مُتباعدةٍ. (1)

ظهرت الانتصارات خلال الصراع بعدد من التشريعات والتي أعلنها الملوك وقبلوا بها وكان من أهمّها:

1. الماكنكارتا أو ما يطلق عليها بالشرعة الكبرى وتم اصدارها عام 1215 من قبل الملك جون المعروف باسم جون بلا أرض بسبب الثورة التي أعلنها الأرستقراطيون ورجال الدين بعد ان أصبحت مصالحه تحت التهديد بسبب الحكم الطاغي فتمردوا على السلطة ونشروا لائحة تضمّنت مطالبهم ولم يطيعوا الملك إلا بعد موافقته بالاعتراف بحقوقهم وتضمنت اللائحة حقوق النبلاء الاقطاعيين وحماية ممتلكاتهم من الملك، وتأمين الحرية للكنيسة واختيار رؤسائها والالتزام بالنزاهة والعدالة في الإدارة واشترطت اللائحة تشكيل لجنة من 25 عضواً يتكوّنون من الطبقات الأرستقراطية تعمل على مراقبة تنفيذ الأحكام. (2)
2. عريضة الحقوق وتم إصدارها عام 1628 بعهد الملك تشارل الأول بسبب تجدّد الخلافات التي نشبت بين الملك والبرلمان والذي اعترض بدوره على الضرائب التي فرضها الملك وأكّدت

(1) Webb, P., & Bale, T. (2023). Shopping for a better deal? Party switching among grassroots members in Britain. Journal of Elections, Public Opinion and Parties, 33(2 p5)

(2) Nowlan, K. B. (2023). The Politics of Repeal: a study in the relations between Great Britain and Ireland,. Taylor & Francis p3

عريضة الحقوق على حقوق البرلمان في العديد من المجالات ومنها مناقشته للمسائل الضريبية وإقرارها وناشدت بمبدأ الحرية الشخصية، وفي عام 1672 انتهى الصراع القائم بين الملك والبرلمان وحظيت هذه العريضة بتأييد البرلمانيين ومجلس العموم، وتم إعلان الجمهورية عام 1649 وإصدار أول دستور خطي في بريطانيا والعالم ولكنها لم تصمد إلا شهوراً قليلة بعد وفاة الزعيم عام 1658 وعاد النظام الملكي مُجدداً إلى البلاد. [1]

3. قانون الهابياس كوربوس ويُطلق عليه قانون سلامة الجسد وتم إصداره 1679من قبل البرلمان البريطاني وهدفه ضمان الحريات الشخصية للمواطنين وحمايتهم من التعسّف ويتضمّن القواعد الأساسية التي تتعلق بحماية المواطنين من الاعتقالات، ويعد قانوناً هاماً ومحوراً أساسياً للحريات الشخصية التي ما زالت بريطانيا تعتبره مرجعاً لها. [2]
4. لائحة الحقوق في عام 1689 تم إعلان دستور وضعه البرلمان ووافق عليه الملك ويليام الثالث وسعت إلى وضع حدٍّ نهائي للحكم الملكي المُطلق في بريطانيا وفتحت المجالاتُ للعهد الجديد للملكية البرلمانية، حيث هدفت اللائحة إلى حِرمان الملك من فرض الضرائب دون موافقة البرلمان ومراقبة نفقات الدولة وحظرت إنشاء المحاكم بدون موافقة البرلمان ومنعته من إقامة أي تجنيد. [3]

عند نجاح المحافظين في انتخابات عام 1874 تولّى ديزرائيلي منصب رئيس الوزراء وأدخل العديد من القوانين التي ساهمت في تنظيم البلاد وأهمّها: قانون الحرفيين الذي فرض تنظيماً على

(1) Sandford, M. (2023). 'Muscular Unionism': The British Political Tradition Strikes Back?. Political Studies p9.
(2) Nowlan, K. B. (2023). The Politics of Repeal: a study in the relations between Great Britain and Ireland. Taylor & Francis p3
(3) Webb, P., & Bale, T. (2023). Shopping for a better deal? Party switching among grassroots members in Britain. Journal of Elections, Public Opinion and Parties, 33(2).6.

مشروع البناء وصناعة السفن وسمحَ بالنقابات والاتحادات العمالية حيث ساهم بتطوير الأوضاع الاقتصادية وتلاه قانون المصانع الذي وضع حداً لساعات العمل ومنح الكثير من العمال حقوقهم، أما جلادستون فقد وضع في عام 1884 قانون إصلاح يسمحُ بتصويت المزارعين في الانتخابات حيث لم يبق مهمشاً من هذه القوانين أي من الطبقات الاجتماعية في بريطانيا فيما يتعلق بالانتخابات.[1]

ومن أهم التشريعات التي سنّتها بريطانيا هو قانون المحليات الذي أشار إلى عدم المركزية في النظام السياسي البريطاني ومنح السلطات المحلية تفويضاً أوسع، ولكن كانت المشكلة التي تقف عائقاً أمام التطوّر الديمقراطي هو حق مجلس اللوردات الذي يتم تعيينه من الطبقة الارستقراطية، والمسألة الأخرى التي كانت تشكل عائقاً هي أن المرأة كانت مسلوبة الإرادة السياسية والمالية ولم يكن يسمح لها أن تنتخب إلا في حدود ضيقةٍ، مما أدّى إلى ظهور الحركات النسائية ونجحت الجمعيات المساندة للمرأة في منحها هذا الحق؛ فالديمقراطية البريطانية بدأت في القرن الثالث عشر وبقيت في تطوّر حتى منح المرأة حقها في التصويت في القرن العشرين. [2]

كان الأبرز في القرن العشرين إحجامُ المحاكم عن التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب واعتبارها جمعياتٍ غير مُدمجة لا تمسّ القانون، ولكن في عام 1937 تم الاعتراف بأنّ البرلمان البريطاني لا

(1) Johnston, R. J., & Pattie, C. J. (2019). Great Britain: twentieth century parties operating under nineteenth century regulations. In Campaign and party finance in North America and Western Europe ,Routledge p2

(2) السامرائي، نوري عبدالبخيت. (2011). موقف حزب العمال البريطاني من حركات التحرر في الصين والهند 1924 – 1927 .مجلة مركز دراسات الكوفة، ص5 .

يتكوّن من نواب أفراد فقط، بل يتضمّن الأحزاب أيضاً، ومن أهم التطورات القانونية للأحزاب البريطانية كما يلي: [1]

- في عام 1969 سمح قانون تمثيل الشعب المرشحين بوضع انتمائهم الحزبي على أوراق الاقتراع.
- في عام 1975 تم منح الأموال القصيرة لأحزاب المعارضة من خلال قرار برلماني وفقاً لقانون التمييز والسماح للسلطة التنفيذية الوطنية لحزب العمال بممارسة أعمالها قانونياً.
- في عام 1998 ظهر قانون تسجيل الأحزاب السياسية بالإضافة إلى السماح بوضع الشعارات على أوراق الاقتراع، وحظر أسماء الأحزاب، مثل ديمقراطي حرفي والتي تم تصميمها لإحداث ارتباك، وكذلك تلك التي تحتوي على أكثر من ست كلمات أو التي فاحشة أو مسيئة).
- أما عام 2000 نالت الانتخابات العامة أهمية بشكلٍ خاص وتم إقرارها في أعقاب عمل لجنة معايير الحياة العامة التي أنشأها رئيس الوزراء جون ميجور، وأنشأت لجنة انتخابية مستقلة مكلفة بتنظيم الأحزاب السياسية، ولا سيما ترتيبات تمويلها، بالرغم من ذلك لم يذكر القانون أيّ ملاحظاتٍ توضيحية بخصوص قوانين الأحزاب وأدوارها.
- في عام 2010 وبعد مُرور عقدٍ على قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات نشرت حكومة المملكة المتحدة دليل مجلس الوزراء، والذي يُحدّد القوانين والقواعد والاتفاقيات الرئيسية التي تؤثر على سلوك الحكومة وعملها، وسُرعان ما رأى بعض الخبراء أنه مساهمة جديدة ومهمة في دستور البلاد. وهي أيضاً واحدة من الوثائق القليلة التي تتضمن إشاراتٍ مُتعددة إلى الأحزاب السياسية. ولكن حتى في هذه الحالة. تقتصر هذه الإشارات إلى حدّ كبير

(1) Panter-Brick, K. (2023). The constitution drafting committee. In Soldiers and Oil ,Routledge p23.

على آليات تشكيل الحكومة (وإقالتها) والممارسة البرلمانية، بدلاً من مناقشة دورها وحقوقها ومسؤولياتها الأوسع.

- في عام 2011 طالب حزبُ العمال بنقل الاستفتاء حول نقل السلطة إلى اسكتلندا، وسمحت السلطة الاكيتايزة إلى رئيس الوزراء بطلب الحل والدعوة لإجراء انتخابات. (1)
- في عام 2014 تم إقرار قانون إصلاح مجلس اللوردات.
- في عام 2015 تم تقديم قانون إصلاح مجلس اللوردات من قبل نائب المحافظة، وتم تخفيض عدد أعضاء البرلمان إلى 600 عضو لخفض التكلفة السياسية.

في نظام مثل نظام المملكة المتحدة، حيث تندمج السلطتان التنفيذية والتشريعية بشكلٍ أساسي فإن الافتقار إلى الاهتمام بالأحزاب السياسية (بمعنى تحديد وتحديد قيودها والتزاماتها يجعلها أشبه بالصندوق الأسود قد يجادل البعض، مع وجود مساحة هائلة للمناورة، إن لم تكن السلطة المطلقة، والتي لا تتم ممارستها كلها بالضرورة لتحقيق المصلحة العامة. ولكن إذا لم يكن دستور المملكة المتحدة على الأقل في ظاهره مهتماً بشكلٍ خاص بالأحزاب، فقد اهتمت الأحزاب منذ فترة طويلة بدستور المملكة المتحدة. حتى لو كان من الأفضل وصف الاهتمام الذي توليه له بأنه متقطع. كما أنها في كثير من الأحيان مقيدة – ناهيك عن المصلحة الذاتية – لقد حاول كل من حزبي المحافظين والعمال في بعض الأحيان بشكلٍ كبير وناجح تغيير أو تحديث الدستور على الأقل. بما يعتبرونه الأفضل على طول الطريق، بدءًا من إصلاح حق الانتخاب، مروراً بالحدّ من سلطة مجلس اللوردات وإعادة تنظيم الحكم المحلي، ومن التشريعات من أجل حقوق الإنسان، وإنشاء محكمة عُليا وإدخال

(1) Gauja, A. (2016). Political parties and elections: Legislating for representative democracy. Routledge p21.

نقل السلطة إلى الانضمام ثم إدارة ظهر المملكة المتحدة –ما أصبح يسمّى في نهاية المطاف– الاتحاد الأوروبي. [1]

ترى الباحثة؛ أن الحكومة الأردنية تتبنى نهجَ بريطانيا في الأحزاب السياسية بهدفِ تعزيز الاستقرار والديمومة، فهذا يعكس رغبة في الاستفادة من التجربة الديمقراطية البريطانية العريقة، حيث تتميز بريطانيا بنظام حزبي مُستقر وناضج يشمل أحزاباً سياسية راسخة ذات قاعدة جماهيرية واسعة وتمثيل برلماني قوي، حيث تقوم الحكومة الأردنية باتخاذ خطوات ووضع قوانين تشجيع تطوّر الأحزاب السياسية من خلال إصلاحاتٍ تشريعية ودستورية تضمنُ حرية التنظيم الحزبي، الشفافية، والمشاركة الفعالة، والتركز على تعزيز دور الأحزاب في العملية التشريعية وتعميق الحوار السياسي.

(1) Bale, T. (2023). Britain’s political parties and the constitution. Institute for Government/Bennett Institute, retrieved, p 9.

الفصل الثالث

الأحزاب والعملية السياسية

في الواقع، يعدّ من الصعب استكشاف الوضع السياسي والبرلماني لأي دولة معاصرة بدون النظر إلى تجربة الأحزاب السياسية فيها والدور الذي تلعبه هذه الأحزاب، وفيما يتعلق بالأنظمة البرلمانية الديمقراطية الحديثة، والتي يعتبر الأردن جزءًا منها، لا يوجد معنى للحديث عن حكوماتٍ برلمانيةٍ منتخبةٍ من دون وجود أحزابٍ وقوى سياسية ذات تأثير برلماني، قادرة على تشكيل تلك الحكومات.

وسيتناول الفصل الثالث الأحزاب والعملية السياسية من خلال المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: دور الأحزاب الأردنية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية
- المبحث الثاني: دور الأحزاب البريطانية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية.

المبحث الأول

دور الأحزاب الأردنية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية

تناولت المادة (3) من قانون الأحزاب السياسية قانون رقم (7) لسنة 2022 تعريف الحزب بأنه تنظيم سياسيّ وطنيّ يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، حيث يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمةٍ وديمقراطيةٍ لأهدافٍ مشروعةٍ ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومة والمشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور. [1]

ترى الباحثة؛ أنّ دراسة دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية ودوره في تشكيل الحكومات البرلمانية جاءت لتسليط الضوء على الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في تشكيل مجالس الانتخابات والحكومات البرلمانية وأثرها على ذلك، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية في الأردن

تعتبر نقطة البداية للحياة السياسية والحزبية في الأردن المعاصر تلك التي انطلقت مع بداية مرحلة الانفراج الديمقراطي، التي بدأت عمليًا في الفترة من 1989 إلى 1992. وقد جاء ذلك بعد صدور قانون الأحزاب رقم (32) لعام 1992، الذي سمح بعودة الحياة الديمقراطية إلى المملكة بعد انقطاع دام لمدة 32 عامًا، شهدت هذه الفترة تطورات دولية وإقليمية ومحلية دفعت نحو هذا الاتجاه، وتجسّدت عملية التحول إلى الديمقراطية في عدّة مراحل، منها صدورُ قانون الأحزاب السياسية رقم

(1) قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

(32) لسنة 1992 بعد مرور 35 عامًا من حلّ الأحزاب، تم إلغاء القانون رقم (15) لسنة 1955 في المادة (27) من هذا القانون الجديد، ورغم أنه تم إلغاء عمليًا في عام 1957. [1]

ففي فترة ما قبل عام 1989، تم تجميدُ الحياة البرلمانية، وتم حلّ مجلس النواب المنتخب في ربيع العام 1967 قبل حرب حزيران، وتم تأجيله إلى أجل غير مسمّى ابتداءً من العام 1976. ومع ذلك تم استدعاؤه في عام 1984 لتعديل الدستور ليسمح بإجراء انتخاباتٍ تكميلية مباشرة لملء ثمانية مقاعد شاغرة في الضفة الشرقية، وأيضاً لملء مقاعد الضفة الغربية الشاغرة، وتم حلّ المجلس في 4 أغسطس 1993. وجرت الانتخاباتُ بتاريخ 8 /11/ 1993، وذلك وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم (15) لسنة 1993 وتعديلاته التي صدرت في 17 /8/ 1993. وأشار هذا القانون إلى أنّ كل مواطن لديه صوت واحد لصالح مرشح واحد، مُتبنيًا مبدأ "الصوت الواحد". هذا النظام الانتخابي استبدل القانون السابق رقم (22) لسنة 1986. [2]

تم تطبيق نظام الانتخاب الذي كان يسمح للناخب بانتخاب عددٍ من المرشحين يُعادل عدد النواب المخصصين لدائرته في الانتخابات البرلمانية والتي جرت في الموعد المحدد. شهدت هذه العملية المشاركة الفعّالة لعدة أحزاب، وذلك بموجب الدستور وقانون الأحزاب رقم (32) لسنة 1992.

تم حلّ مجلس النواب الثاني عشر في 1997/9/1 وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم (24) الصادر في 15 /5/ 1997 [3]، حيث تم تعديل الجدول الملحق بالقانون الأصلي، والذي يتعلق

---

(1) المسيعدين، يوسف سلامة. (2018). أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 19(1). ص3

(2) الخزاعلة، يوسف . (2014). الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010–2013م. مجلة المنارة للبحوث والدراسات،21(3)،ص 6

(3) عبد القادر، ليلى. (2022). إجراءات وزارة الداخلية في الانتخابات النيابية الأردنية لعام 1997. مجلة كلية التربية جامعة واسط، 2(47)، ص4

بتقسيم الدوائر الانتخابية. ثم تم حلّ مجلس النواب الثالث عشر في 2001/6/16، تمّت انتخابات المجلس الرابع عشر في 2003/6/17، ومن ثم تتابعت الانتخابات للمجلس، وتم انتخاب مجلس النواب الذي نشأت عنه انتخابات عام 2016، وهو المجلس الثامن عشر. يعتمد النظام البرلماني الأردني على نظام المجلسين: مجلس الأعيان – حيث يتم تعيين أعضائه من قبل الملك، ومجلس النواب – حيث يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب. [1]

تم صدور القانون رقم (34) لسنة 2001 (مؤقت) الذي كان أساساً لإجراء الانتخابات في 17 حزيران 2003 لاختيار أعضاء المجلس الرابع عشر. من خلال هذا القانون، تم زيادة عدد المقاعد النيابية من 80 إلى 110، وتخصيصُ 6 مقاعد للنساء بموجب نظام الكوتا النسائية. كما تم تقسيم المملكة إلى 45 دائرة انتخابية موزعة على 12 محافظة، بعد ذلك، جاءت فترة صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (9) لسنة 2007 – 2011، والتي جاءت استجابة لدعوات إيجاد قانون حديث للأحزاب. واستناداً إلى هذه الفترة، وتم دعوة الأحزاب إلى مراجعة أوضاعها وتنظيم تياراتها لتحقيق المشاركة السياسية، وبناء عليه؛ فقد صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (9) لسنة 2007. يتألفُ القانون من 30 مادة، حيث أتاحت المادة 27 لأيّ حزب قائم فرصة تصحيح أوضاعهِ وفقاً لأحكام القانون خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ نفاذه. وفي حال عدم إجراء التصويب يُعتبر الحزبُ منحلاً مما يفتحُ المجال أمام الأحزاب للاستنساخ أو الاندماج بهدفِ تحقيق مشاركةٍ سياسيةٍ فعّالةٍ وتأثيرٍ على الرأي العام. [2]

---

(1) درادكة، محمد. (2015). أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن نموذجاً (2011–2013م). مجلة المنارة للبحوث والدراسات،22(1).ص 15

(2) العويمر، وليد، الطويل، هاشم.(2012). قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها على الإصلاح السياسي للفترة الممتدة من 1989–2010. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، 9(3).ص 12

صدرت قوانين الانتخابات رقم (25) لسنة 2012 والتعديل رقم (28) لسنة 2012 في 25 /7/ 2012، حيث تم تحديد عدد المقاعد النيابية بواقع (150) مقعدًا. من هذا العدد، خصصت 108 مقاعد للدائرة الانتخابية المحلية و(15) مقعدًا للكوتا النسائية، بينما تخصص (27) مقعدًا نيابيًا للدائرة الانتخابية العامة بنظام القوائم النسبية المغلقة حاليًا، ينظم الحياة الحزبية في الأردن قانون الأحزاب السياسية، والذي يعود إلى الرقم (7) لسنة 2022. وتنص المادة (4/أ) من هذا القانون على حق الأردنيين في تأسيس الأحزاب والانضمام إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون. بالإضافة إلى ذلك، تشير الفقرة (ب) من المادة نفسها إلى أنّ للحزب الحق في المشاركة في جميع الانتخابات التي تجري في المملكة يتم وفقاً لأحكام القانون، وتنص المادة (5) [1] على أن يُؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين، مُلتزمًا بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية وأنه لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي، أو بناءً على التمييز بسبب الجنس أو الأصل، ونصّت المادة (6) على الشروط التي يجب توفرها للأعضاء المؤسسين للحزب [2]، بانه يجب ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن مائة وخمسين شخصًا، ومن الشروط الواجب توفرها في العضو المؤسس: أن يكون أردنيًا لمدة عشر سنوات على الأقل، وأن يكون قد أكمل الثامنة عشر من عمره، وعدم محكوميته بجريمةٍ أو جنحةٍ تضر بالشرف أو الأخلاق والآداب العامة، ما لم يكن قد أُعيد إليه اعتباره، وأن يكون متمتعًا بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة، ويكون مُقيمًا عادة في المملكة،

(1) القاضي، عادل. (2015). الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن: (2011–2014م). مجلة المنارة للبحوث والدراسات،21(3).ص 36

(2) العزام، عبد المجيد علي، الهزايمة، محمد عوض.(2007). اتجاهات الحزبيين وغير الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في الأردن:(دراسة استطلاعية مقارنة). ص11

وعدم تولّيه منصباً قضائياً، أو انتمائه لأي حزبٍ آخر أو أي تنظيم سياسي غير أردني، وألا يكون عضوًا في القوات المسلحة الأردنية أو أيّ من الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني.

وأصدر ملتقى الأحزاب القومية واليسارية عام 2019 بياناً دعا فيه إلى تغيير النهج السياسي من خلال إصلاح سياسي شامل يؤمّن إشاعة الديموقراطية وإباحة الحريات العامة، ووضع قانون انتخاب يسمحُ بحسن تمثيل الشعب في البرلمان وإعادة النظر في قانون الأحزاب وبما يتيح حرية العمل الحزبي، ووضع حدّ للتدخلات الأمنية في الحياة السياسية والضغط على الناشطين السياسيين، والكف عن الملاحقات والاستدعاءات وجاء في البيان أيضاً: "بدلاً من السير على طريق الإصلاح السياسي، فإنّ مؤشراتٍ كثيرة تدل على التراجع في هذا المجال وزيادة الضغوط السياسية والأمنية جنباً إلى جنبٍ مع تعميق التبعية الاقتصادية والرضوخ إلى الإملاءات الخارجية. [1]

وقد عالج المشرّع الأردني حماية الأحزاب بموجب القانون رقم 7 لسنة 2022. وهو القانون الذي يعمل على تنظيم الأنشطة السياسية وتأسيس الأحزاب في الأردن، بالإضافة إلى حماية حقوق الأفراد المنتسبين الى هذه الأحزاب، حيث تهدف هذه القوانين إلى تعزيز المشاركة السياسية الشاملة وضمان حقوق الأفراد في التنظيم والمشاركة في الحياة السياسية دون تعرض للتهديد أو الضغوط.

حيث تكون الكيانات المؤسسية للأحزاب السياسية محصنة ولا يجوز المساس بها إلا بقرار من السلطة القضائية، مع أن القانون ضمن عدم حل الحزب السياسي إلا بقرار من قضائي وفي حالات كما أضاف القانون مواد تمنع التعرض للطلبة في الجامعات والمعاهد ومؤسسات لتعليم العالي الأعضاء في الحزب، بسبب الانتماء والنشاط الحزبي كما أن القانون تضمّن إضافة جديدة في إشارته

---

(1) الشلقانى, نشوى. (2011). الاتصال السياسي خلال الانتخابات وتأثيره على سلوك الناخبين نحو المرشح (دراسة حالة على انتخابات 2010). مجلة بحوث التربية النوعية, 2011(23).ص 85

بشكلٍ واضح وصريح أنه لا يجوز التعرض لأي مواطن، أو المساس بحقوقه بسبب انتمائه الحزبي، أو التعرّض لأقاربه وفي حال وقوع هذا التعرض، يجوز اللجوء إلى القضاء والمالية بالتعويض وان يتم استكمال اجراءات التسجيل خلال سنة من تاريخ نفاذ العلوم مُحافظاتٍ على الأقل. فقد جاء في المادة (4/أ) أنه يحق للأردنيين تأسيس الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام القانون، وحفظ القانون حق الافراد المنتسبين للأحزاب فقد تناولت المادة (4/ب) بانه يمنع التعرض لاي أردني أو المساس بحقوقه القانونية والدستورية أو محاسبته من أي جهة رسمية أو غير رسمية بسبب انتمائه أو أحد من أقاربه لحزب، وحفظ القانون حق الطلبة في المادة (4/ج) حيث نصّ بأنه يمنع التعرّض لأي طالبٍ في مؤسسات التعليم العالي بسبب انتمائه لنشاطٍ حزبي أو سياسي، أما المادة (20) فقد نصّت على أنه يحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في الحزب أن يمارسوا الأنشطة الحزبية داخل الحرم للمؤسساتِ من غير المساس بحقوقهم، ونفس المادة حظرت استخدام دور العبادة للأنشطة الحزبية، وأموال النقابات والجمعيات والاتحادات لمصلحة الحزب. [1]

اهتم القانون بدور الأحزاب في العملية الانتخابية وأكّد على أهميتها بتعزيز المواطنة والمساواة بين الأردنيين في العملية الانتخابية فقد تناولت المادة (5/أ) من قانون سنة 2022 أن يؤسس الحزب وفقاً للمواطنة والمساواة بين الأردنيين واحترام التعددية السياسية، وتناولت المادة (5/ب) أنه لا يسمحُ بتأسيس حزبٍ على أساس طائفي أو ديني أو عرقي، أو على أساس التفرقة، وصوب القانون رقم (7) لعام 2022 عدد مؤسسي الحزب عمّا سبق من القوانين، فقد تناولت المادة (6/أ) من قانون عام 2022 للأحزاب السياسية بأنه من حق ما لا يقل عن 300 أردني أن يتقدموا بطلب تأسيس حزب والتقدم بطلب خطي لأمين السجل، وتناولت نفس المادة شروط الأعضاء المؤسسين للحزب أن

(1) قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

يكون أردنيا من عشر سنواتٍ على الأقل، وأن يكون العضو قد أتم الـ 18 من عمره، وألا يكونَ محكوماً بجنايةٍ مخلةٍ بالشرف أو الأخلاق أو الآداب العامة باستثناء الجرائم التي لها تحمل صفة سياسية، وان يتمتع العضة بكامل الاهلية وألا يكون عضواً في حزب آخر أو أي تنظيم سياسي غير أردني، وألا يكون قاضياً، أو من موظفي الديوان الملكي الهاشمي، أو مفتياً، أو رئيساً لمحكمة دستورية، ديوان المحاسبة، أو ديوان الخدمة المدني أو عضواً في السلك السياسي أو منتسباً للقوات المسلحة الأردنية أو أمينَ سجل. [1]

واشترط القانون رقم (7) لسنة 2022 في المادة (15) على الأحزاب ان تلتزم في ممارسة الأنشطة والمبادئ والقواعد مثل احترام سيادة القانون والمحافظة على استقلال الوطن وأمانه وعدم التفرقة بين المواطنين، والالتزام بأسس الديمقراطية واحترام التعددية السياسية في الفكر والرأي، والالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين عند تولّي المسؤولية، والحفاظ على الحيادية للمؤسسات العامة في اداء مهامها وعدم ارتباط الحزب بصورة تنظيمية أو مالية بأي جهة غير أردنية والامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في الفئات التي تحديدها من نفس القانون بالبند (6/ب)، والالتزام بعدم اللجوء للعنف والتحريض بكافةِ أشكالهِ.

يعتبر الحزب شخصاً اعتبارياً وأمواله أموال عامة ويتم محاكمة الحزب في المحاكم الإدارية، وقد تناول قانون رقم (7) لسنة 2022 في المادة (24) "على الحزب أن يعتمد اعتماداً كلياً في موارده المالية على مصادر تمويل أردنية مشروعة ومعلنة ومحددة بما يتفق على أحكام القانون، ويحق للحزب قبول الوصايا والهدايا والتبرعات النقدية والعينية من الأشخاص الأردنيين الطبيعيين المعنويين شرط ان يتم دفع التبرع الذي تزيد قيمته على (5000) دينار، ويحظر التعرّض للواهب أو المتبرع

(1) قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

أو مساءلته في حال كانت عملية التبرع وفق أحكام القانون، وتحظر المادة على الحزب أن يتلقى أي تمويل أو هباتٍ أو تبرعاتٍ نقديةٍ أو عينةٍ من أي جهةٍ مجهولةٍ أو غير أردنيةٍ أو من المؤسسات الرسمية العامة، حيث تتكون الإيرادات المالية للحزب من الاشتراك السنوي والهبات والوصايا والتبرعات النقدية وعوائد استغلال العقارات والصحف والمطبوعات العائدة له، وعوائد الحسابات البنكية". [1]

المطلب الثاني
دور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن

شهد تاريخ الحياة الحزبية في الأردن مراحل عدة منذ نشأتها في بدايات تأسيس الدولة، وتعكس هذه المحطات السياسية وضع الأردن داخلياً وإقليمياً، في عام 1952 أكّد الدستور الأردني حق المواطنين في تأسيس الأحزاب السياسية والمشاركة فيها، وفي 1955 أصدر أول قانون للأحزاب السياسية، مُسهِمًا في ترخيص تلك الأحزاب، حيث خاضت الأحزاب المرخصة تجربة برلمانية في 1956، لكن بعد ذلك، توقف النشاط الحزبي بسبب الظروف الداخلية والإقليمية التي ألمّت بالأردن، مما أدى إلى تعطيل النشاط الحزبي، ظلت الأحزاب السياسية الأردنية في حالة من الانقطاع الرسمي حتى عام 1989، الذي شهد عودة الحياة الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية وصدور قانون الأحزاب في عام 1992. هذا التحول أعاد الحياة للأحزاب السياسية، حيث تأسسَ أكثر من 30 حزبًا سياسيًا. [2]

---

(1) قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022

(2) الطراونة، بشار. (2018). البيئة الأردنية وإمكانية الحصول على موافقة حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات وأحزاب الديمقراطية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 45(2).ص 71

يكون النظام برلمانيًا إذا شكلت الحكومة من قبل حزب الأغلبية أو ائتلاف أحزاب تشكل أغلبية في المجلس النيابي، وفقاً للتقليد الإنجليزي، يُشترط أن يكون الوزير نائبًا في مجلس العموم البريطاني، في بعض الدول التي تشهد تكوين أحزاب الأغلبية خارج البرلمان، تتولى الحكومة تنفيذ رؤى الحزب وبرامجه بما يتناسب مع هيكلية الأغلبية البرلمانية الحزبية في تنفيذ رؤى الحزب وبرامجه وتطبيقاته، وكان لازمًا على النائب الذي يصبح وزيرًا تجميد عضويته في مجلس النواب أو الاستقالة منه، وذلك لضمان فصل بين النيابة والوزارة، هناك دول لا تنصّ دساتيرها على وجوب أو منع نوابها من شغل منصبي النيابة والوزارة، كما في حالتي إسبانيا والدنمارك. اعتمد الدستور الأردني لعام 1952 هذا الاتجاه، حيث لم يفرض حظرًا أو إلزامًا على إشراك النواب في الوزارة، تحت سيطرة دستور عام 1952، عرف الأردن فترة حكومية برلمانية واحدة، حيث تم وضع قانون الأحزاب ونظام انتخابي وقوانين حريات في عهد كلوب باشا، وأسس المرحوم سليمان النابلسي هذه الحكومة خلال الفترة من 29 أكتوبر 1956 إلى 10 إبريل 1957، وكانت تتألف من ائتلاف حزبي، وكان عدد وزرائها 11 وزيرًا، وقد شكلها النابلسي باعتباره رئيس لحزب يتضمّن اكبر عدد من النواب على الرغم من عدم نجاحه في الانتخابات حينذاك. [1]

ومع ذلك؛ يتضح من تجارب المجالس النيابية المتعاقبة أنّ معظم الأحزاب النيابية لم تضع برامج سياسية توجه عملها، وحتى في حال وجود برامج، لم تكن تُعتبر مرجعية في توجيه العمل النيابي. ونتيجة لذلك غابت من بيئة الأحزاب النيابية إحدى العناصر الرئيسية التي كان من المفترض أن تجمع أعضاء الحزب وتوجهاتهم، وتم التلاعب بالتحديات التي واجهت الأحزاب في مجال توحيد مواقف أعضائها حيال قضايا مثل التصويت على الثقة بالحكومة، والموازنة العامة، والتشريعات،

(1) البطوش، بسام. (2021). دور مجلس النواب الأردني وحكومة سليمان النابلسي في إلغاء المعاهدة الأردنية–البريطانية لعام 1948م. مجلة كلية الآداب–جامعة القاهرة, 81(يوليه علوم اجتماعية).ص 41

والقرارات، من خلال ما يمكن وصفه بـ "تعويم" عملية التصويت، أي السماح لكل عضو بالتصويت كما يشاء [1]، لم تنشأ الكتل النيابية بشكلٍ فعّال كهيئات جماعية لديها دور رقابي محدد، وغالبًا ما تجاهلت الكتل الكثير من القضايا المحلية العامة، مع تفاوت في اهتمام بعضها ببعض القضايا العامة، لكن دون التزام جماعي بتبني تلك القضايا والدفاع عنها في إطار المجلس. مما تسبّب في تشتّت الكتل النيابية في المجلس النيابي السابع عشر نتيجة لضعف الحضور الحزبي في مجلس النواب. [2]

شهد الأردن مجموعة واسعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية منذ عام 2011، حيث تألفت هذه الإصلاحات من مجموعة قرارات تمثلت في (39) تعديلاً على نصوص الدستور الأردني. كانت من بين أبرز هذه التعديلات إنشاءُ الهيئة المستقلة للانتخاب وإنشاء المحكمة الدستورية. تم أيضاً تعديل مواد تتعلق بتعزيز وحماية الحريات، وتقليص اختصاص محكمة أمن الدولة، إلى جانب توفير ضمانات دستورية لحل مجلس النواب، كاستقالة الحكومة التي يُفترض حلّ المجلس خلال أسبوع من تاريخ الحل، وتعزيز مبدأ فصل السلطات. وقد منحت بعض التعديلات صلاحيات ملكية جديدة، بما في ذلك صلاحية الملك في تعيين قائد الجيش ومُدير المخابرات العامة مُباشرة، دون الحصول على تفويض من وزير الداخلية أو الدفاع ورئيس الوزراء، يتم تعيين رئيس المجلس القضائي، ورئيس المحكمة الدستورية، وأعضاؤها، وعددٌ من المناصب الأخرى، بهدفِ إبعاد هذين المنصبين عن التأثيرات السياسية، خاصةً بعد تحقيق الإصلاحات السياسية رؤية الملك في تشكيل حكوماتٍ برلمانيةٍ

(1) Aledwan, K., Salameh, M. B., & Shdouh, E. (2018). Elite circulation case study of the Jordanian parliament. Dirasat: Human and Social Sciences, 45(4).p3

(2) البطوش، بسام. (2021). دور مجلس النواب الأردني وحكومة سليمان النابلسي في إلغاء المعاهدة الأردنية–البريطانية لعام 1948م. مجلة كلية الآداب–جامعة القاهرة, 81(يوليه علوم اجتماعية).ص23

مبنيةٍ على أحزاب فعّالة. وأصبح الملك يُعيّن مباشرة رئيس المجلس القضائي ورئيس المحكمة الدستورية وأعضاؤها، إضافة إلى عدة مناصب يتم السعي لإبعادها عن التداول السياسي. [1]

جاء التعديل الدستوري لعام 2011 لضمان حصول الحكومة على ثقة الاغلبية البرلمانية، حيث تم تعديل المادة 53 بند 6 لتلزم الحكومة بالحصول على الثقة بأغلبية مطلقة من أعضاء مجلس النواب. ويعتبر هذا التعديل تطورًا دستوريًا يؤسس لفهم جديد لمفهوم الحكومة البرلمانية في الأردن، حيث يجب الآن على الحكومة الحصول على الأغلبية المطلقة لضمان ثقة مجلس النواب، وهو تعديل كان يفتقر اليه الدستور الأردني الذي كان يعاني من نقص، حيث يشهد تطوّرًا وتأصيلًا دستوريًا لمفهوم الحكومة البرلمانية الذي كان مسبقًا. في الماضي، لم تكن هناك حاجة للحكومة للحصول على ثقة الأغلبية، ولكن الوضع تغير الآن. يتوجّب على الحكومة الحالية الحصول على الأغلبية المطلقة من خلال التصويت للحصول على الثقة. [2]

يأتي هذا التعديل في سياق متسق مع المادة 52 من الدستور، التي تُشير إلى أنّ رئيس الوزراء، إذا كان عضوًا في أحد مجلسي الأعيان والنواب، يحق له التصويت والمشاركة في الحوار في كل من المجلسين. بالمقابل، يمكن للوزراء الذين ليسوا أعضاءً في أي من المجلسين التحدث في كل منهما دون أن يكون لديهم حق التصويت، ويظهر من هذا التحديث أنّ الدستور يعتني بدور الوزير النائب، ويعبّر بذلك عن مبدأ المرونة بين السلطات. يظهر ذلك بوضوح في المادة (52) والفقرة 6 من المادة 53 من الدستور، حيث يُرسّخ الإطار لمفهوم الحكومة البرلمانية. [3]

---

(1) Aldrou, K. (2021). Jordanian Parliament between Reality and Expectations. J. Legal Ethical & Regul. Isses, 24, 1.p9

(2) Jaber, K. S. A. (2016). The Jordanian Parliament. In Man, State and Society in the Contemporary Middle East ,Routledge.p6

(3) Tareq, A. B., & Hamzeh, A. B. U. (2023). The Role of the Environment Committees in the Nineteenth Parliament for the Year 2020 in Studying Matters Related to Environmental Affairs in Jordan. Journal of Environmental Management and Tourism, 14(1).p33

وترى الباحثة أن الأحزاب السياسية الأردنية لعبت أدوارًا متنوعة عبر تاريخ المملكة في مختلف الفترات. قامت بتبنّي برامج وأنشطة لمناهضة الاستعمار، والعمل من أجل تحرير الأردن واستقلاله وتقدمه وازدهاره، ومن أجل وحدة العالم العربي، ودعم أمن وسلامة العالم. شارك ممثلو الأحزاب في الانتخابات العامة، سواء كانت برلمانية أو بلدية، وفيما بعد في انتخابات مجالس المحافظات.

خاضت الأحزاب تجارب العمل في صفوف النقابات العمالية والمهنية، وشاركت حزبين من مختلف الأطياف في عدة حكومات. أبرز هذه المشاركات كانت مشاركة الإخوان المسلمين عام 1990 في حكومة مضر بدران بخمسة وزراء. وقد أتاحت للأحزاب السياسية منذ عام 1956 تشكيل حكومة برلمانية برئاسة سليمان النابلسي، ومع ذلك، يظل الأمر مؤسفًا حيث تظهر النتائج التراكمية لدور الأحزاب في الحياة السياسية بمستوى متواضع، خاصة بعد مرور ثلاثة عقود على الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي الذي حدث في عام 1989، وأيضاً تواجه الحكومات والأحزاب تحديًا، ووضع جلالة الملك خارطة طريق لمعالجته في ورقه النقاش، مما يبرز أهمية مشاركة المسؤولية المشتركة بين الحكومات والأحزاب السياسية في تعزيز الربط بين الحياة السياسية والبرلمانية والوصول إلى الحكومات.

نصّ قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 في المادة رقم (31/أ) أنه يحق للأحزاب تشكيل تحالف بهدفِ خوض الانتخابات النيابية وفق أحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب، وورد في المادة (32/د) يشترط في الحزب الناتج عن الاندماج ان تتوفر فيه شروط منصوص عليها ويتمتع بشخصية اعتبارية وتؤول إليه جميع الحقوق العائدة بما فيها مقاعده في مجلس النواب، وجاء في قانون الأحزاب رقم (7) في المادة (35) بانه " لا يجوز حلّ الحزب إلا وفق أحكام النظام الأساسي أو بقرار قضائي قطعي وفق أحكام القانون، والجهة المختصة بالنظر في الدعوى هي محكمة البداية

إذا كان الحزب قد خالف أحكام فقرات الدستور (3،2) من المادة 16، أو ثبت في الدعوى أن الحزب يرتبط بجهةٍ خارجيةٍ، أو إذا تم قبول التمويل من أي جهةٍ أو في حال مخالفته لأي من أحكام ولم يقم بتصويب المخالفة، ففي هذه الحالات يحق للمحكمة أن تصدر أمراً بإيقاف الحزب"، وتناولت المادة (36) من نفس القانون "الجرائم التي تدين الحزب في حال ارتكابه التحريض لقيام مظاهراتٍ مسلحةٍ أو تشكيل التنظيمات التي تهدف إلى تقويض نظام الحكم، أن يُساهم الحزب بصورة مباشرة أو غير مباشرة بدعم التنظيمات والجماعات الارهابية والتكفيرية أو الترويج لها".

وتناولت المادة (42) من قانون الأحزاب رقم (7) لسنة 2022 أنه "تم إلغاء قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015 على أن يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بمقتضاه إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها أو استبدالها بغيرها وفقاً لأحكام قانون رقم (7) لسنة 2022". [1]

(1) قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

المبحث الثاني
دور الأحزاب البريطانية في خوض العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية

ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بتطور الديمقراطية وتوسّع نطاق الاقتراع الشعبي العام، وكان لهذا الظهور صلة بالامتيازات البرلمانية المتاحة، وبدأت المجالس السياسية تدرك أهمية وظائفها وتزداد استقلالية، وشعر أعضاؤها بضرورة التكتل نتيجة للتجانس والتشابه في مبادئ العمل الجماعي، ومع انتشار حق الاقتراع وتوسع نطاق المقترعين، ظهرت ملامح ظهور الأحزاب السياسية بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة، مع ظهور النظم التمثيلية في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر، حيث كان النواب يجتمعون في مجالسهم التمثيلية بشكلٍ رسمي، ومع توسّع دوائر الاقتراع وزيادة عدد المقترعين، وبدأت تظهر بنية هيكلية خارجية تتفاعل مع اتساع نطاق التمثيل والاقتراع، وتأتي دراسة دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية ودور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في بريطانيا لتسليط الضوء على الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في تشكيل مجالس الانتخابات والحكومات البرلمانية وأثرها على ذلك، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول
دور الأحزاب في خوض العملية الانتخابية في بريطانيا

في المملكة المتحدة، تتيح الانتخابات للمواطنين تحديد كيفية إدارة بلدهم، وتُعتبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة أساسا أساسيًا في بناء الديمقراطية. تُجرى الانتخابات العامة في المملكة المتحدة كل خمس سنوات، ما لم يصدر قرار بإجراء انتخابات مبكّرة من قبل البرلمان، كما حدث في يوليو 2017. وبالتالي، تختلف هذه الانتخابات عن استفتاء جديد يتعلق بالاتحاد الأوروبي أو استقلال اسكتلندا، تُجرى الانتخابات في يوم واحد في انكلترا وويلز واسكتلندا وإيرلندا الشمالية، ويُعتبر عدد الناخبين في كل منطقة مُحددةٍ واحدًا من الدوائر الانتخابية الـ650 في بريطانيا، يحق لكل مؤهل

التصويت لصالح مرشح واحد، ويفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عددٍ من الأصوات في منطقته بمقعد في مجلس العموم، تبدأ حملات المرشحين للحصول على الأصوات في دوائرهم الانتخابية، حيث يعلنون عن سياساتهم التي ستوجه قراراتهم إذا فازوا، ينضم المرشحون إلى مرشحين آخرين في نفس الحزب السياسي، ويتمثل التصويت لصالح حزب سياسي في دعم مبادئه [1]، أما حزب المحافظين وحزب العمال والحزب الليبرالي الديمقراطي يحتلون المرتبة الأولى بين الأحزاب الثلاثة الكبار في بريطانيا، فالأحزاب الثلاثة الأحزاب الرئيسية في المملكة المتحدة، ويمتلك هؤلاء الأحزاب تاريخاً عريقاً في السياسة البريطانية، حيث تأسس حزب المحافظين في القرن التاسع عشر وأصبح أقدم حزب سياسي في البلاد. أما حزب العمال، فقد نشأ في العشرينات من القرن الماضي ونما بسرعة ليصبح قوة سياسية كبيرة. أما حزب الليبرالي الديمقراطي، فقد نشأ أيضاً في العشرينات وهو الثالث في القوة بين هذه الأحزاب الكبيرة. تلعب هذه الأحزاب أدوارًا مهمة في النظام السياسي البريطاني، حيث يتنافسون في الانتخابات العامة ويشكلون تمثيلاً بارزاً في البرلمان والحكومة. تختلف أفكار وأجندات هذه الأحزاب، ولكنها تلعبُ دوراً حاسماً في تشكيل سياسات البلاد واتخاذ القرارات الهامة.

تتواصل حملات المرشحين حتى يوم الانتخابات، حيث يقوم المواطنون بالتصويت لصالح مرشح في دائرتهم، وفي حالة فوز حزب بأكثر من نصف المقاعد في مجلس العموم، يُصبح زعيمه رئيس الوزراء ويشكل الحكومة، في حالة عدم حصول أي حزب على أغلبية مطلقة، يمكن أن يتشكّل برلمان معلّق، مما يُتيح للأحزاب التفاوض لتشكيل حكومة ائتلافية. [2]

(1) Reproduced from the Bulletin of the European Communities, No. 11, 1973, Meetings of the heads of state or government, Copenhagen 14-15 December 1973, Mr. Edward Heath, Prime Minister in the House of Commons on December 18, 1973 British Information Services. p52

(2) P. Norton, Intra-Party Dissent in the House of Commons: The Parliament of 1974, The Parliamentarian, Vol. LVIII (4), Oct. 1977, p98

تتعلق نشأة الأحزاب بظهور الكتل البرلمانية، حيث تطورت الكتل واللجان الانتخابية بنية حزبية مرنة بما يكفي لتواجدها على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك، ظهر ما يُعرف بحزب الأطر، ويُعد حزب الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، وحزب المحافظين والعمال في بريطانيا، من أبرز الأمثلة عليه. [1]

شهد منتصف القرن التاسع عشر ولادة جيل جديد من الأحزاب نتيجة للقضايا الاجتماعية وظهور الحركة العمالية، تعكس هذه الحركة أزمة العلاقة بين الطبقة العاملة والأجزاء المستغلة، حيث طالبت بتحسين الظروف المعيشية التي وصلت إلى مستويات مهينة في المدن البريطانية والقطاع الإنتاجي، ثم بدأت أحزاب مثل "الرابطة العامة للعمل الألمان" كواحدة من أوائل الأحزاب الاشتراكية التي ظهرت في أوروبا. وبعد اندماج هذه الرابطة مع تنظيم آخر، أُسس حزب الاشتراكيين الديمقراطيين في عام 187 وظهرت هذه التشكيلات المرتبطة بالمنظمات النقابية بشكلٍ منظم لتعزيز الحركة العمالية بأدوات المشاركة في الانتخابات، وبالرغم من مشاركتها في العملية الانتخابية، إلا أن برامج هذه الأحزاب كانت ثوريةً، ولم تتخلى عن أشكال أخرى للنضال، مثل العمل المباشر في الشارع، هذا ما جعلها أحزاباً جاذبة لجذب أكبر عدد من المنتسبين، وقبل عام 1900، كانت غالبية الأحزاب السياسية ذات نشأة برلمانية، ومع بداية القرن العشرين، أصبحت نشأة الأحزاب خارج البرلمان هي القاعدة، واكتسبت النشأة البرلمانية طابع الاستثناء. [2]

مع ظهور الثورة البلشفية، دخلت بريطانيا ضمن المجتمع الأوروبي في فترة عميقة من عدم الاستقرار، حيث برزت أحزابٌ جماعية في مناطق جديدة، واتخذت شكلًا ملموسًا في الاتحاد السوفيتي،

(1) The British government archive ،Concussions of a meeting of the cabinet held at 10 Dowing Street ،on Friday ، 18،February 1972،.p99

(2) P. Norton ،Intra-Party Dissent in the House of Commons: The Parliament of 1974 ،The Parliamentarian ،Vol. LVIII (4) ،Oct. 1977,p98

استندت هذه الأحزاب إلى الرؤى التي عبّر عنها فلاديمير لينين منذ عام 1902 في كتابه "ما العمل"، واعتمدت نموذج فاشي موسوليني، مما جعلها تشكل منظومة جمهورية جديدة ذات طابع شمولي. سعت هذه الأحزاب إلى تحقيق تعبئة منهجية للأفكار والعقليات المعروفة قبل هذه الفترة الهائلة من عدم الاستقرار. تتميز هذه الأحزاب عن تلك التي نشأت بشكلٍ برلماني وانتخابي بتمركزها ووعيها الأعلى، وانضباطها الأعظم، شهد القرن العشرين ظهور حركات تحرر ضد الاستعمار، ابتدأت في الغالب بطابع سري، ومن ثم تحولت إلى شكل أحزاب جمهورية بعد اندماجها مع تنظيمات أخرى، وأصبحت هذه الأحزاب محورًا حول قيادة كاريزمية لها دورٌ كبيرٌ في تشكيلها، وسمح هذا التطوّر لهذه الأحزاب بتحديد خصوصية مختلفة في هيكلها وخطابها عن الأحزاب الغربية، ثم شهدت العقود اللاحقة من القرن العشرين انتشار أحزابٍ سياسيةٍ في بريطانيا التي كان تطورّها قليلًا، والتي استندت إلى العلاقات التقليدية مثل القبيلة والعرق والروابط الدينية. ومن ثم ظهرت أحزابٌ أخرى ذات طابع جمهوري، بعضها شيوعي، وبعضها مزيجٌ من التشكيلات الحزبية التي ظهرت في أوروبا. [1]

يمثل النظام الانتخابي جزءًا أساسيًا من عناصر نمط الأحزاب، إذ تتجه كل الأحزاب في البلد باتجاه مشترك بفعل طريقة الاقتراع، وبالمقابل، يلعب الحزب دورًا أساسيًا في النظام الانتخابي، حيث تساعد الثنائية على تبني الاقتراع النسبي ذي الدورة الواحدة، مما يستبعد الأحزاب الأحادية في الاقتراع النسبي. تظهر النمط الحزبي والنظام الانتخابي كعنصرين متلازمين ومترابطين، من هنا يظهر نجاح التمثيل السياسي مرتبطًا بالنظام الانتخابي ونمط الأحزاب؛ إذ يعتبران عنصران متلازمان يصعب فصل أحدهما عن الآخر، وبالرغم من ذلك، يمكن للدكتاتوريات أن تعيد بناءَ نفسها من خلال نظام الحزب الواحد.

(1) The British government archive ،London plan ،Greater London Authority.2011,47

المطلب الثاني

دور الأحزاب في تشكيل الحكومات البرلمانية في بريطانيا

شهدت بريطانيا مجموعة من العثرات والهنات في تحقيق إنجازات اقتصادية أو سياسية، سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان لحزب العمال البريطاني دورا مسهبا في تفاقم هذه التحديات على صعيدي الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فالمؤسسة الحاكمة والمجتمع البريطاني، على حد سواء، كانت تتجه نحو إصلاح هذه الأوضاع من خلال الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن فوز حزب المحافظين، بدأت هذه الفترة السياسية في ترسيخ بصمتها في المشهد السياسي والاقتصادي في بريطانيا بعد تولّي إدوارد هيث رئاسة الوزراء عام 1970، وأثر ذلك بشكلٍ كبير على رسم الأيديولوجيا والفكر داخل المجتمع البريطاني، من بين أبرز أولويات حكومة المحافظين بزعامة إدوارد هيث كان تحقيق مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وبدأ ذلك بالإعلان عن تخفيض الإنفاق العام، خاصة في المؤسسات التابعة للحكومة، بهدفِ تحقيق ازدهار اقتصادي في بريطانيا. وفي سياق آخر، اتخذت الحكومة سياسة اقتصادية صحيحة، حيث التزمت بعدم دعم المؤسسات غير الربحية التي تتبع للدولة أو القطاع الخاص والتي تحقق إنتاجيات منخفضة.

قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في عام 1970، كانت اتجاهات الناخبين البريطانيين تميل تقريبًا نحو ترشيح حزب العمال لفترة رئاسية ثانية. أظهرت نتائج انتخابات المجالس المحلية في مايو 1969، أول علامة مشجعة للحزب، حيث زاد عدد مؤيدي حزب العمال بنسبة 7.6٪ في دوائر لندن و2.8٪ في ضواحي لندن مقارنة بحزب المحافظين. أكدت هذه الانتخابات أن التوجه يميل نحو حزب العمال، الذي توقعت استطلاعات الرأي العام في نوفمبر 1969 فوزه في الانتخابات البرلمانية الفرعية في جنوب إيرشير. أشارت نتائج استطلاعات الرأي العام في مايو 1970 إلى تحول تقدر

نسبته 12٪ خلال شهر واحد، حيث تفوق حزب المحافظين على حزب العمال بحوالي 7.5٪. وقد ساعد هذا التحول حزب العمال في الاحتفاظ بدوائر في مناطق مدينة لندن الكبرى وضواحيها. [1]

في ضوء هذه الخلفية المتفائلة، اجتمع قادة حزب العمال بزعامة هارولد ويلسون في السابع عشر من مايو عام 1970 لاتخاذ قرار بإعادة بناء المنظومة السياسية والاقتصادية البريطانية، وذلك وفقاً للرؤى المحددة في برنامجه الانتخابي. واستنادًا إلى تقديرهم أن المناخ السياسي البريطاني يتيح لهم فرصة كبيرة للفوز، قرروا الترشح لفترة أخرى في السلطة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في يونيو 1970.

ثم زود اتحاد التجارة البريطاني والاتحاد الوطني لعمال المناجم في بريطانيا حزب العمال بأكثر من 90٪ من أعضائه للمشاركة في هذه الانتخابات جنبًا إلى جنب مع حزب العمال، حيث مثلوا 112 عضوًا من إجمالي 287 مرشحًا دخلت بهم حملة حزب العمال البريطاني في انتخابات عام 1970، وفي حملتها الانتخابية، ركز حزب المحافظين على شعارات خفض الضرائب وبناء اقتصاد متماسك يعتمد في قوته على أداء جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، جرت الانتخابات النيابية العامة في بريطانيا في الثامن عشر من يونيو عام 1970، حيث اختير 631 نائبًا يمثلون مختلف الأحزاب والتيارات السياسية البريطانية. أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب المحافظين فيها، حقق حزب المحافظين نجاحًا في الانتخابات بفوزه بـ 230 مقعدًا، يرجع هذا الفوز إلى السياسات غير الفعالة التي اتبعها حزب العمال عند توليه السلطة في عام 1966، مما أدّى إلى خسارة حزب العمال هذه الجولة الانتخابية، مما أدى إلى تولّي حزب المحافظين الحكم في بريطانيا لمدة أربع سنوات قادمة. أكّدت لجان استطلاع الرأي البريطانية أنّ من بين الأسباب الرئيسية لهذه الهزيمة

(1) House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of Commons Library 2009،p55

كانت إصدار الحكومة البريطانية بياناتٍ تشيرُ إلى ارتفاع مستويات البطالة إلى مستوياتٍ لم تشهدها بريطانيا منذ عام 1940، بالإضافة إلى فرض مجموعةٍ من الضرائب، بما في ذلك ضريبة التوظيف. ولم تكن خسارة المنتخب الإنجليزي في كأس العالم لكرة القدم عام 1970 أمراً ثانوية، حيث حصل المنتخب على المركز الثامن، مما زاد من انعدام الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الشؤون الوطنية بكفاءة. [1]

أصبح من العرف في الهيكل السياسي البريطاني أن يتجه الحزب الحاكم نحو حلّ مجلس العموم البريطاني قبل نهاية فترته الدستورية المعتادة، والتي تمتد عادة لأربع سنوات، وذلك لإجراء الانتخابات العامة التالية في ظروف سياسية مناسبة للحزب. وبشكل عام، يتم توقيت حلّ مجلس العموم البريطاني واستدعاء إجراء انتخابات برلمانية جديدة وفقاً لثلاثة معايير رئيسية: تردّي الأوضاع الاقتصادية بشكلٍ عام، الفوضى الحاصلة في الأوضاع السياسية، واتجاهات الناخبين التي تحدد من خلالها نظام استطلاع الرأي العام والتحليل الدقيق لنتائج الانتخابات البرلمانية والانتخابات الفرعية ونتائج المجالس الفرعية للأحزاب المشاركة في الانتخابات، وقبل أن يقرر رئيس الوزراء هارولد ويلسون إجراء انتخابات مبكرة، أصبح واضحًا أنّ العديد من المُحددات الثلاثة أعلاه بدأت تعمل وتتجه في اتجاه يتناسب مع سياسة حزب العمال، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، استمر حزب العمال في مواجهة التحديات التي ورثها من عهد حزب المحافظين في ميزان المدفوعات. [2]

وترى الباحثة؛ أنّ الأحزاب السياسية في الأردن وعلى الرغم من وجود قانون الأحزاب وتوفير الدعم المالي للأحزاب فالمجتمع الأردني يعتبر مجتمعاً قبليًا، ورغم تغير هذه الديناميات بفضل قوانين

(1) House of Commons Library ،UK trade statistics ،Standard Note SNEP 6211 ،Last Updated 8October 2012.p66

(2) David Cockburn ،Annual Report of the Certification Officer 2013-2014 ،Certification Office For Trade Unions and Employers' Associations 2014،.p86

الانتخاب البرلمانية التي فرضتها الدولة، وتحويل القبائل من كيانات اجتماعية إلى كياناتٍ تمارسُ العمل السياسي، والعمل على تعزيز هذا الفرز بتحويل النواب للقبائل من نواب رقابة وتشريع إلى نواب خدمات، الا أنه لا يوجد قانون انتخاب يعترف بالعمل السياسي للأحزاب، ولا توجد حياة حزبية راشدة في الاردن، وعدم وجود رؤية واضحة للنخب السياسية، لذا ترى أنّ الأحزاب السياسية البريطانية تعتبر أصلح، وذلك لما للأحزاب من دور كبير في صنع السياسات وتشكيل الحكم، ويتم قياس فعالية الأحزاب بمدى توافقها مع مصالح الشعب واستجابتها لاحتياجاتهم، وهو ما يظهر جلياً في التقلبات الانتخابية. كذلك؛ تعكس القدرة على التكيف والاستجابة للتغيرات المحلية والدولية مرونة الأحزاب وقدرتها على البقاء ذات صلة.

الفصل الرابع

مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية في الأردن والنظرة المستقبلية للأحزاب

تتفق الأدبيات الحديثة في مجال التنمية على أن تحقيق تقدم حقيقي في أي مجتمع يعتمد بشكلٍ أساسي على مشاركة النساء في الحياة العامة، ويتضمن مفهوم المشاركة العامة إشراك المرأة في جوانب متعددة للحياة، بدءًا من المشاركة الاقتصادية في سوق العمل مع التركيز على الإنتاج والاستهلاك، وصولًا إلى المشاركة الاجتماعية في البيئة الأسرية وعضويتها في مؤسسات المجتمع المدني بأشكالها وتنوعها، تشمل هذه المشاركة أيضاً المساهمة في النواحي الثقافية من خلال إنتاج الفكر والفن والأدب، وتعزيز الوعي الثقافي وتحسين الذوق العام، وفي سياق الدور السياسي، تكمن المشاركة الفعّالة للمرأة في صنع القرارات على المستوى المحلي والوطني، وذلك من خلال مشاركتها في مؤسسات صنع القرار التشريعي والتنفيذي، وتناول قانون الأحزاب السِّياسيَّة رقم (7) لعام 2022 في المادة (11/أ/3) على أنّ نسبة الشباب من عمر (18–35 عامًا) وكذلك المادة (11/أ/4) أنّ نسبة المرأة لا تقل عن 20% في إشارة لأهمية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية. [1]

وسيتناول الفصل الرابع مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية والنظرة المستقبلية من خلال المباحث التالية:

(1) العزام، عبد المجيد. (2013). الاتجاهات الأردنية نحو الليبرالية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 30(2).ص34

المبحث الأول

مدى فعالية دور المرأة والشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية في الأردن

للمرأة والشباب دورٌ حيويٌّ في النسيج السياسي للأردن، حيث يعتبر انخراطهم في الأحزاب السياسية مؤشراً على تطوّر العملية الديمقراطية في البلاد. يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الحراك السياسي، مساهمين بآرائهم وأفكارهم التي تعكس تطلعات وأولويات جيلهم. إلا أنّ مدى فعالية دورهم يتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك التحديات التي تواجه تمثيلهم الفعلي ومشاركتهم السياسية في بيئة تنافسية.

المطلب الأول

مشاركة المرأة الأردنية في تأسيس الأحزاب السياسية

حظيت قضية المشاركة السياسية للمرأة بأهمية كبيرة في العقود الأخيرة، وأصبحت تثار على مستويات متعددة، في سياق تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين، حيث تعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية طبيعة النظام السياسي والاجتماعي للدولة، وتُعَدّ دليلاً على مدى ديمقراطيته وتمسكه بمبادئ العدالة والمساواة. يُطرح الخطاب الدولي العالمي حول المرأة المشاركة السياسية كجزء من إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية، ويعتبر الخطاب النسوي المشاركة السياسية للمرأة أولوية ومدخلًا للتغيير الاجتماعي لصالح المرأة. تُعَدّ درجة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع حصيلة للتفاعل بين هذه الأنماط الخطابية وثقافة المجتمع ووعيه. [1]

شكّل تأسيس الأحزاب السياسية في المراحل الأولى من تاريخ الدولة الأردنية إسهامًا كبيرًا في تعزيز وضع المرأة الأردنية وفي تشجيع مشاركتها الفعّالة في الشؤون العامة، بالإضافة إلى دفاعها عن حقوقها الوطنية والإنسانية، وفي الوقت نفسه، كانت هناك عوامل أخرى سياسية واجتماعية،

(1) صالح، سامية.(2005). المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، القاهرة: الدار الجامعية.ص22

كغياب الديمقراطية وفرض الأحكام العرفية، والثقافة الاجتماعية التمييزية السائدة، تشكل عقبة تاريخية أثرت سلبًا على تقدم المرأة لفترة زمنية طويلة، ورغم ذلك، استمرت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية حتى في ظل الأحكام العرفية، حيث تعرضت النساء الحزبيات لتحديات كبيرة على جميع المستويات[1]، وبعد ذلك انفجرت الساحة السياسية في عام 1989، حيث شهدت المرأة الأردنية تطورًا لافتًا في مشاركتها في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وكذلك في مؤسسات المجتمع المدني بشكلٍ عام. ومنذ ذلك الحين، دخل الأردن مرحلة جديدة في علاقته بين الحكومة والشعب، نتيجة للتحولات الشاملة التي شملت الاحتجاجات الشعبية ودفعت نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي، وعودة الحياة البرلمانية. وقد انعكست هذه التطورات الجديدة في ثلاث قضايا رئيسية وهي إجراء انتخابات نيابية شاملة في عام 1989، بعد انقطاع دام حوالي 22 عامًا منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967، وإلغاء قانون الأحكام العرفية في عام 1991، بعد فرضه منذ عام 1957، وإصدار قانون الأحزاب السياسية في عام 1992، بعد فترة طويلة من حظر الأحزاب المفروض منذ عام 1957[2]، هذه التحولات النوعية في الحياة السياسية بدون شك ساهمت في خلق أجواء جديدة ومفتوحة تبتعد عن السياسات العرفية، فبعد استعادة الحياة الديمقراطية في الأردن عام 1989، وإجراء أول انتخابات نيابية، شهدت تلك الفترة مشاركة تاريخية للمرأة كمرشحة وناخبة في ذات الوقت. فقد تقدمت 12 امرأة من بين 647 مرشحًا، وهو ما يُعادل نسبة 1.85 % من إجمالي عدد المرشحين. ورغم ذلك، لم تحقق أي منهنّ النجاح في تلك الانتخابات، خلال الفترة من عام 1989 إلى 2001، لم تتمكن المرأة الأردنية من دخول البرلمان إلا في المجلس النيابي الثاني عشر

(1) الطراونة، باسم. (2019). قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية، وأثرها في مستوى الانتخابات السياسية: دراسة في النظام الاختياري. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46(2).ص12

(2) العزام، عبد المجيد. (2013). الاتجاهات الأردنية نحو الليبرالية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 30(2).ص34

لعام 1993، حيث انتخبت توجان الفيصل كأول سيدة أردنية تدخل مجلس النواب، وكانت الصورة تظهر تقليلًا في المشاركة النسائية في الانتخابات النيابية، ولكن تغييرًا جذريًا حدث مع تعديل قانون الانتخاب الأردني في عام 2001، حيث تم تخصيص كوتا للمرأة بنسبة 20 % من مجموع المقاعد، ونتيجة لهذا التعديل، زادت نسبة المشاركة النسائية في المجلس النيابي الرابع عشر (2003 – 2007)، حيث فازت ست نساء من بين 110 نائبًا، وتواصلت هذه الزيادة في الانتخابات التالية، حيث وصلت نسبة الترشيح النسائي إلى 22.4 % في انتخابات عام 2007. وفي عام 2010، تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى 12 من أصل 120، وبلغ عدد النساء في المجلس النيابي السادس عشر 13 امرأة. وفي الانتخابات التالية لعام 2013، ارتفعت نسبة المقاعد النسائية إلى 15 من أصل 150 [1]، واستمرت هذه الزيادة في الانتخابات النيابية لعام 2016، حيث حصلت النساء على 20 مقعدًا من أصل 130، بنسبة 15.3% [2]، يظهر هذا التطوّر الإيجابي استمرار رغبة القيادة السياسية في تعزيز دور المرأة في صنع القرار وتحفيز مشاركتها في الحياة السياسية. [3]

ساهم تطوّر المرأة في الأحزاب الى تقديمها في سياق الأحزاب التقدمية، حيث يتطلب النظر إلى أن هذه القفزة النوعية في المشهد السياسي حدثت في إطار مناخ اجتماعي محمّل بالثقافة العرفية، ورغم وجود مخاوف من الالتحاق بالأحزاب السياسية، إلا أن تفاعل المرأة مع هذا التطوّر كان بشكلٍ

---

(1) الخوالدة، صالح.(2013). مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013، دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة– الجزائر، 23.ص44

(2) الطراونة، باسم. (2019). قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية، وأثرها في مستوى الانتخابات السياسية: دراسة في النظام الاختياري. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46(2).ص12

(3) المقداد، محمد.(2003). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003، مجلة المنارة،1ص 21

خاص، على الرغم من المعاناة الشديدة التي واجهها أعضاء الأحزاب، سواء كانوا نساءً أو رجالًا، على مدى فترة طويلة سابقة.

كان الحزب الشيوعي الأردني الرائد في جذب النساء إلى صفوفه وكانت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية محدودة وضعيفة، بسبب العديد من العوامل مثل تجميد الحكومة للأحزاب السياسية في الفترة من 1957 إلى 1992 [1]، وعدم اهتمام معظم الأحزاب السياسية المرخصة بقضية المرأة بجدية وفعالية بعد صدور قانون الأحزاب السياسية لعام 1992، والتزام النساء بقيم المجتمع التي تعكس طابعًا ذكوريًا، فقد اثر أيضاً تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقمها مع البطالة وارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تركيز الناس على شؤونهم الشخصية وابتعادهم عن النشاط السياسي، وبدورها أثرت هذه العوامل سلبًا على نشاط المرأة ودورها كأعضاء في الأحزاب، ورغم الحضور المحدود في الأحزاب، إلا أن هذا الحضور لا يعكس الوزن الحقيقي للمرأة في المجتمع، كما أن حجم مشاركة المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب لا يزال متواضعًا، فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية في دعم مشاركة المرأة كمرشحة في مجلس النواب الأردني.

أشارت دراسة صدرت عن مركز القدس للدراسات السياسية في فبراير 2017 إلى وجود 50 حزبًا مرخصًا في الأردن حتى عام 2016، حيث شغلت امرأتان منصب الأمينة العامة للحزب. ورغم وجود نسب متفاوتة من النساء في الأحزاب، فإن النسبة العالية تجاوزت 25 في المئة في سبعة عشر حزبًا تُظهر هذه المعطيات أهمية دور الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة ودورها في الحياة السياسية، واستمرت التطورات التي شهدتها المرأة في الحياة الحزبية فوفقًا لقانون الأحزاب الصادر في عام 1992، تم تقديم خمس وثلاثين طلبًا لتأسيس أحزاب سياسية من مختلف الاتجاهات، حيث

(1) مركز القدس للدراسات السياسية.(2009).دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية .13ص 90

كان من الشروط في ذلك الوقت أن لا يقل عدد المؤسسين في الحزب الواحد عن (50). وبحسب بيانات وزارة الداخلية، كان العدد الكلي للإناث بين مؤسسي الأحزاب الخمسة والثلاثين لا يتجاوز 372 امرأة من إجمالي عدد المؤسسين والمؤسسات البالغ 4116 في عام 1993.

وبالتالي؛ فإن نسبة الإناث في الهيئات التأسيسية للأحزاب لم تتجاوز 9%، وبناءً على التعديل الذي تم عام 2007 للقانون [1]، الذي رفع الحد الأدنى لعدد المؤسسين للحزب الواحد إلى 500 شخص، كان من الضروري لجميع الأحزاب القديمة والجديدة إعادة تقديم طلبات تأسيس بناءً على وجود 500 مؤسس لكل حزب. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة المشاركة النسائية في طلبات تأسيس جميع الأحزاب إلى 29%، ومن التطورات التي شهدتها الساحة السياسية لدور المرأة ما تم تناوله في قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 والذي أُعِدَ وفقاً لتوجيهات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مجموعة من التعديلات الجديدة، من بينها أن يتم تحديد نسبة لا تقل عن 20 % لمشاركة المرأة والشباب في صفوف مؤسسي الحزب، حيث ورد في المادة (11/أ) أنه يجب ان لا تقل نسبة المرأة عن 20% من عدد المؤسسين، وضمن القانون في المادة (15/ي) حيث المنتسبين فيه من فئة الشباب والمرأة في توليهم للمواقع الإدارية في الحزب، وتناولت المادة (25/هـ) من القانون رقم (7) أنه ينبغي على الحزب تمكين الشباب والمرأة من الاستفادة من موارد الحزب المتوفرة بصورة عادلة ومتكافئة خاصة أثناء الحملات الانتخابية.

وبالمقارنة مع النسب العالمية والعربية، يظهر الأردن قربه من دول أخرى في مجال حضور المرأة في المجالس التشريعية، وهو ما يعكس الجهود المستمرة لدمج المرأة في عمليات صنع القرار

(1) الخاروف، امل، الحسين، ايمان.(2008).العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2007، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، 5(3).ص 79

وتحقيق التوازن بين الجنسين في المشهد السياسي، ففي الوطن العربي [1]، تعتبر قضية المشاركة السياسية للمرأة محورية وقد تعرضت للعديد من الإشكاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية، ويبقى الجانب الثقافي هو الإشكالية الرئيسية، حيث يرتبط بتفسيرات دينية تأثرت بها الإشكاليات الأخرى، نظرًا لأهمية الدين كمحور أساسي في تطوّر المجتمعات العربية، قد قدم المفكرون الإسلاميون العديد من الجهود لفهم قضية الديمقراطية في الإسلام، مع التركيز بشكلٍ خاص على المشاركة السياسية للمرأة والقيود المحيطة بها، وسعوا جاهدين لإيجاد مبررات مناسبة سواء للتقييد أو الإباحة، محاولين توضيح الأمور بدقة ووضوح، وشهدت الاجتهادات الفقهية الإسلامية تقسيمًا إلى ثلاثِ تياراتٍ رئيسيةٍ في موضوع المشاركةِ السياسية للمرأة ومنها الرفض التام، والقبول المقيد، والمشاركة الواسعة. [2]

المطلب الثاني
انخراط الشباب في الأحزاب السياسية في الأردن

وفقاً لنظريات التنمية السياسية، لم يعد الشباب مُجرّد متلقين سلبيين للسياسات والقرارات، بل أصبحوا مشاركين نشطين ومنتجين لها. كجزء من جماعات منظمة، يتحولون إلى مساهمين رئيسيين في صُنع القرار، بالاعتماد على أعدادهم الكبيرة وقدراتهم، تنمو معارفهم الاجتماعية والسياسية، ويُصبحون أكثر اهتماماً بالتطورات الجارية وبالشخصيات السياسية المؤثرة، مثل الوزراء والنواب. هذا الاهتمام يقودهم للمشاركة في الحملات الانتخابية والتصويت في الانتخابات، ورغم ذلك لا يزال هناك نسبة كبيرة من المواطنين، لا يمارسون حقهم في التصويت، البعض يحصل على بطاقة انتخابية ولكن لا يستخدمها، والبعض الآخر لا يشارك في الانتخابات أصلاً، هذا العزوف يمكن أن يقلل من

(1) يحياوي، هادية.(2013). المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، مجلة المفكر (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر)، ص71

(2) الخصاونة، بشار، بوحوش، عمار.(2020). الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن. اطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن. ص 14

القوة التمثيلية للمجالس المنتخبة وتدفع الدول لتنفيذ حملات توعية وبرامج تنمية سياسية واسعة لتشجيع الناس على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية. [1]

تعتبر المشاركة السياسية في الأردن أساساً للتأثير على السياسة المجتمعية، حيث يُمارس المواطنون هذا الحق بالترشح للمجالس النيابية، النقابية، البلدية، والمنظمات المدنية، ويعد التصويت وسيلة أساسية في الأردن والعالم لاختيار القيادات والتأثير في القضايا العامة، مانحًا الشرعية والمصداقية للمنتخبين ومعززًا لشعور الانتماء لدى المصوّتين، حيث تعتبر مشاركة الشبابِ حقًا ومَطلبًا لتنمية البلاد سياسيًا واجتماعيًا، وتسعى الحكومات الأردنية لتمكينهم وزيادة تفاعلهم السياسي والسعي لاستقلالهم ماليًا بحيث يميل أصحاب المهن للمشاركة السياسية والتصويت أكثر من نظرائهم غير العاملين، مما يُعزز وعيهم السياسي، كما أنّ المشاريع الإنتاجية تساعد في مكافحة الفقر وتحسين المكانة الاجتماعية، خاصةً للنساء والشباب، مما يُسهم في زيادة مشاركتهم الاجتماعية والسياسية. تسعى الأردن والكثير من الدول العربية لزيادة نسب الاقتراع عبر برامج التنمية السياسية وتشجيع الشباب على التصويت، رغم أنّ نسب الاقتراع ما زالت متوسطة إلى ضعيفة، مما يدعو للعمل على زيادة هذه النسب لضمان مشاركة أوسع وأكثر فعالية في العملية الانتخابية، إذ توضح بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات البيانية لعام 2007 أنّ نسبة الاقتراح وصلت إلى (54%) [2]، أما انتخابات عام 2010 فقد وصلت نسبة الاقتراع فيها إلى (56.6) من مجموع من يحق لهم

---

(1) خطايبة، يوسف ضامن.(2009). معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية، دراسة ميدانية في الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية 2(3)،318-339.

(2) محمد ندا العموش، فلاح، سليم الزبون. (2021). واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 37 (8) ، ص86

الاقتراع وقاربت نسبة الاقتراع في عام 2013 [1] لهذه النسب، وساعد قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 إلى ارتفاع معدلات التصويت بسبب إلغائه لقانون الصوت الواحد نهائياً واعتماده على قائمة النسبة المفتوحة على مستوى المحافظة والدوائر الانتخابية في المدن الكبرى مما زاد من نسبِ الاقتراع في السنوات اللاحقة إلى وقتنا هذا. [2]

يشير العمل الشبابي والسياسي إلى أن الأردن يواجه مرحلة حاسمة في سياق التحديث السياسي للشباب، خاصة بعد إقرار التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة السياسية، مما يفتحُ آفاقًا جديدة للمشاركة الفعّالة للشباب في الأنشطة الحزبية والسياسية، تهدف التحديثات والقوانين إلى تعزيز الحياة الديمقراطية من خلال تمكين الشباب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الضرورية للمشاركة البنّاءة والإيجابية في الحياة السياسية والحزبية، مما يفترض تحقيق زيادة في المشاركة الشبابية في الأنشطة السياسية والحزبية وتناولت المادة (11/أ) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ان لا تقل نسبة الشباب الذي تتراوح اعمارهم بين 18–35 عن 20% من عدد المؤسسين. حيث أنّ الفقرات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الأحزاب الجديد تُعتبر ضمانة فعّالة لحقوق الشباب في الانخراط في الأنشطة السياسية، وتحدد هذه المادة حقوق الأردنيين في تأسيس والانتماء إلى الأحزاب وفقاً لأحكام الدستور والقانون، كما تحظر أي محاولة للتعرّض لحقوق الأردنيين والطلاب في مؤسسات التعليم العالي بسبب نشاطهم وانتمائهم الحزبي، وتمنح الحق للمتعرضين لتلك الانتهاكات التقدم بشكوى إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية.

---

(1) عفيف، أحمد. (2013). المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل، مجلة دراسات، 40 (1). ص96

(2) الخزاعي، حسين وخامش، ماجد والسرحان، محمود. (2016). شارك في حركة الشباب الشهيرة في الأردن، دراسة فنية للشباب في مدينة عمان. ص8

يوجد نخبة من الشباب الناشطين الذين يُبدون رغبة قوية في المشاركة في النشاطات السياسية والحزبية، حيث يشارك مئات الشباب الأردنيين في الحركة الحزبية، ويبحثون عن الفرص المناسبة للمشاركة في هذا المجال، يُتوقع أن يزداد هذا العدد في المستقبل، نظرًا لوجود آلاف الشباب الذين خضعوا لتدريباتٍ في المجتمع المدني خلال السنوات السابقة. [1]

وترى الباحثة، أنّ مشاركة الشباب والمرأة في الأحزاب السياسية ببريطانيا أصلح منها في الأردن وأفضل؛ حيث تشكل نسبة أعلى بسبب التقاليد الديمقراطية الطويلة في بريطانيا والحركات النسوية والشبابية النشطة، أما في الأردن تشهد المشاركة السياسية للمرأة والشباب تحسناً وتطوراً، خصوصاً مع الإصلاحات الأخيرة وتخصيص كوتا للمرأة في البرلمان، لكنها لا تزال تواجه تحدياتٍ ثقافيةٍ واجتماعيةٍ.

(1) الشويحات، صفاء، الخوالدة، محمد.(2013). اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن، دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات، 40(2).ص7

المبحث الثاني
الأحزاب والنظرة المستقبلية

تهدف كافة التعديلات للقوانين الحزبية إلى رفع مستوى مشاركة المرأة في العمل السياسي والنقابي المنظم، وذلك عبر المؤسسات الحزبية والنقابية، ولتحقيق هذا الهدف؛ يتطلب الأمر اعتماد منظومة إصلاح قانونية واجتماعية وثقافية تتولاها المؤسسات الرسمية والشعبية، تتناسب مع التطورات التي شهدتها مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعامة، حيث يأتي هذا التحول تزامناً مع تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ويُفهم أن هذا التحول لا يمكن أن يحدث بمعزلٍ عن برنامج إصلاحي يشمل قضايا تقدم المرأة، ومشاركتها في عملية التغيير. ولإنجاح ذلك يجبُ على الجهات الرسمية – بما في ذلك الحكومة– وضع آلية فعّالة لرصد ومتابعة جميع التشريعات والمواد التمييزية ضد المرأة، بدءًا من الدستور وصولاً إلى قوانين الأحوال الشخصية والعمل والضمان الاجتماعي وكافة القوانين المعمول بها كما يجب أن يسبق كل ذلك قرار سياسي واضح ومحدد بتحديث القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والانتخابات النيابية لتوفير مجال ديمقراطي يسمح بمشاركة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب [1]، فضلاً عن إدراجهن في القوائم الانتخابية المقدمة للبرلمان، ويتضمّن تعديل الأنظمة الداخلية للنقابات المهنية اعتماد نظام التمثيل النسبي والقوائم الانتخابية، مع تحديد نسبة لا تقل عن 30% لتمثيل المرأة في مجالس النقابات، وفي السياق الثقافي، يبرز ضرورة تصويب الحالة الثقافية المميزة، خاصةً في المناهج الدراسية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تحمل مسؤوليتها بهذا الصدد، حيث يتوجب عليها تضمين هذه الرسالة الاجتماعية التقدمية كجزء أساسي من برامجها الدائمة، وأن يتم التركيز على تظهير البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للأحزاب

(1) الشويحات، صفاء، الخوالدة، محمد.(2013).اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن، دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات، 40(2). ص69

الديمقراطية، من خلال إطار يُدافع عن قيم المساواة والعدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان. ويتضمّن الخطاب السياسي الإصلاحي موضوع دفاع حقوق المرأة وتحقيق المساواة كجزء أساسي من برنامج الإصلاح الوطني والاجتماعي التنموي الشامل. [1]

وعلى الرغم من حصول المرأة الأردنية على مستويات عالية من التعليم، إلا أنه ما زالت هناك صعوبات تواجه المرأة في الوصول إلى مجلس النواب من خلال التنافس الحر، نسب التمثيل النسائي في مراكز اتخاذ القرار أو المناصب القيادية لا تزال دون المستوى المطلوب، على الرغم من التقدم المحرز في هذا السياق، فالنساء في المناصب القيادية يجدن صعوبة في تحقيق تأثير فعّال في القضايا المتعلقة بالمرأة، وذلك نظرًا لضعف الفعالية في القضايا النسائية. لذلك، يحتاج النساء في المواقع القيادية إلى الشجاعة لتقديم وجهات نظرهن في قضايا المرأة بدلاً من التفرغ للتعامل مع قضايا قد تتعارض مع رؤيتهن وقناعاتهن. إلزام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتخصيص مقاعد لتمثيل النساء في القيادات العليا، مما يعكس التزامها بقضية تمكين المرأة وتعزيز تنوع الصوت النسائي في الأفق السياسي مستقبلاً.

إنّ التشريعات الأخيرة المعتمدة كجزء من مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ستسهم بشكلٍ كبير في زيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية والحزبية، وضمّ قانون الأحزاب الجديد نصوصًا تشريعية فريدة من نوعها، تكفل حقوق المواطنين في الانضمام إلى الأحزاب وتوفير حماية قانونية للعمل الحزبي داخل الجامعات.

---

(1) أمل سالم العواودة، ميس بلال عفانة.(2019). واقع المشاركة السياسية للشابات في الأحزاب الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية, 27(2). ص11

إنّ تلازم التحديث السياسي مع التحديث الاقتصادي يساعد الشباب على لعب دورٍ حيوي في إيجاد حلول للقضايا والتحديات المعيشية. حيث يشكل الشباب الفئة الأكبر في المجتمع، ولذا يعتبر انخراطهم أمراً هاماً في تحقيق التحول الديمقراطي. تزامناً مع الجهود المستمرة لرفع الوعي بين الشباب حول مخرجات اللجنة الملكية وتنسيق التنفيذ مع المؤسسات ذات الصلة، من خلال برامج تدريبية ومبادراتٍ تهدفُ إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية وتعزيز دور الشباب في صنع القرار وتمكينهم ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا فتحقيق التحول الديمقراطي يعتمد على انخراط الشباب وتفعيل دورهم في بناء المستقبل ودعمهم بالتوجيهات والتوصيات الهامة لتعزيز الوعي بأهميةِ المشاركة السياسية والحزبية. فالمشاركة الشبابية في الحياة السياسية تعتبر الوسيلة الفعّالة لضمان تعبير الشباب عن أولوياتهم وتفعيل دورهم في تطوير الأولويات المحلية والوطنية.

واشارت دراسة (العموش والزبون، 2021) إلى أهمية التركيز على المجموعات الشبابية والتفاعل معهم لفهم الأسباب والعوامل التي تعترض انخراطهم في الحياة السياسية، وضرورة تشجيعهم وتعزيز رغبتهم في المشاركة الفعّالة في العمل السياسي والحزبي، والسعي في مواجهة التحديات، لجذب انخراط الشباب في النشاط السياسي والحزبي، فمن مهام الأحزاب السياسية أن تكون قادرة على إقناع الشباب وربطهم بالقضايا الاقتصادية بغياب حضورهم في هياكل القرار، والسعي لزيادة مشاركة الشباب في الحكومة والمراكز القرارية والبرلمان التي تساهم في فهمٍ أعمقٍ للتحديات الاقتصادية وأزمات الشباب، مما يُعزز القدرة على حلّها.

وسعت التشريعات الجديدة التي وافقت عليها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والحزبية، حيث تناول قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 نصوصاً تشريعية فريدة تضمَنُ حق المواطن الأردني في الانضمام إلى الأحزاب السياسية

ويحمي هذا الحق، كما يفتحُ الباب أمام نشاطٍ حزبي داخل الجامعات بتوفير الحماية القانونية، حيث يرتبط هذا التحديث بشكلٍ وثيق بالتحديث الاقتصادي، أي المشاركة الفعالة للشباب في الحياة السياسية تحولًا نحو أحزاب قوية تتعامل مع جميع جوانب الحياة. ووان تصبح العملية الانتخابية منافسة بين البرامج بدلاً من الأفراد، مما يُعزز تنافسية البرامج الاقتصادية ويحقق ثقة الأغلبية لتشكيل حكومة تنبع من الأغلبية البرلمانية الحزبية، من خلال تطبيق قانون الأحزاب والانتخابات، يمكن تحسين مشاركة الشباب في صناعة القرار، وتوسيع دورهم في الأنشطة السياسية، وتعزيز قدرات الشباب في الجوانب الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية، وتعزيز مُساهمتهم في المجتمعات المحلية، ومن ناحية أخرى تولي وزارة الشباب اهتماماً كبيراً بتمكين الشباب سياسيًا، حيث تشمل استراتيجية الوطنية للشباب 2019–2025 عدة محاور رئيسية مثل المواطنة الفعّالة للشباب، قيادتهم ومشاركتهم، وتعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام القانون، وتنبثق من هذه المحاور برامج تدريبية متنوعة تُنفذ في مديريات الشباب والمراكز الشبابية.

كما أنّ الوزارة تُدير المعهد السياسي الذي يضم برلماناً وحكومة شبابية تدريبية، بهدفِ تجسيد أفكار الشباب وتعزيز دورهم في صنع القرار عبر تمثيلٍ واقعي للبرلمان والحكومة، إنّ تفعيل مشاركة الشباب في السياسة هي الطريق لتمكينهم من التعبير عن أولوياتهم ودمجها في السياسات المحلية والوطنية، مما يُساهم في تحسين وضعهم وتفعيل مشاركتهم في مختلف القطاعات. كما يُعد التحديث السياسي جزءًا من نظام تحديث وطني شامل يشمل الأبعاد الاقتصادية، الإدارية، والقضائية. [1]

(1) الشويحات، صفاء، الخوالدة، محمد. (2013). اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن، دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات، 40 (2). ص69

المطلب الأول
الثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية

إذا كان التعدد الحزبي يهدف إلى تصوير التناقضات العامة في المجتمع السياسي وتمكين الناخبين من التعبير عن آرائهم من خلال أحزاب متعددة، فإن الثنائية الحزبية تقيد هذا الخيار إلى حزبين كبيرين. هذا النظام يمكن أن يؤدّي إلى تجميع الأحزاب حول حزبين كبيرين يحصلان بشكلٍ مُستمر على الأغلبية في البرلمان ويشكّلان الحكومة.

تظل العملية السياسية تتراوح بين هاذين الحزبين، وقد يشتركان أحيانًا في السلطة، كما هو الحال في النظام الأمريكي، على الرغم من بعض الاختلافات بين نظام الحزبين ونظام الأحزاب المتعددة، فإن كلاهما يعتبر بنية طبيعية للحزب السياسي، الذي يقوم على حرية تكوين المؤسسات والجمعيات والمنظمات السياسية. [1]

إنّ الأسباب والظروف التي أدت في البلدان ذات التعدد الحزبي إلى إقامة عدة فواصل داخل الرأي العام والمجتمع وانقسامها إلى أحزاب متعددة، لم تكن متوفرة في بلاد الثنائية الحزبية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي حال استثناء النظام الانتخابي الذي له دور هام في تشكيل واستمرار الثنائية الحزبية، يظهر أنّ الثنائية تبدو طبيعية في كثير من الأحيان، وتظهر الاختيارات السياسية عادة بشكلٍ ثنائي بدلاً من ثنائية حزبية، حيث تكون هناك ثنائية في الميول والاتجاهات.

يشهد التاريخ السياسي مشاكل وتناقضات بين الأفراد والسلطة والمجتمع بجوانبه المختلفة، مما أدى إلى ظهور تياراتٍ سياسيةٍ تعمل على وضع الحلول لهذه التناقضات والمشاكل، في بريطانيا

(1) عيسى ، محمود.(1980).النظرية العامة للأحزاب السياسية، المجلة المصرية للعلوم السياسية. 60(5)، 30-60.ص7

مثلاً وفي منتصف القرن السابع عشر كان هناك تياران سياسيان متعارضان؛ أحدهما يدعو إلى الاحتفاظ بالملكية المدعومة من فرنسا، بينما الآخر يدعو إلى تعزيز امتيازات وصلاحيات البرلمان.[1]

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت بريطانيا تواجه اختيارًا بين مقاومة الأفكار الثورية الفرنسية وتبنيها، وابتداءً من القرن التاسع عشر وحتى الآن، يمكن تمييز مراحل مختلفة في تطوّر الفكر السياسي، حيث زاد التنافس السياسي ووجدت حلاً للمشاكل المجتمعية في كل مرحلة من هذه المراحل، وانقسمت تلك المراحل إلى مرحلة الفكر التحرري، ومرحلة الفكر الاشتراكي. [2]

إنّ نظام الحزبين ونظام الأحزاب المتعددة يتيحان للناخب اختبار أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة في عملية الانتخاب، حيث يميز النظام الأول عن الثاني بتجانس الحكومة التي تشكّلها حزبٌ واحدٌ وبرئاسة زعيم واحد، مما يسمح لها بالبقاء في الحكم لفترات طويلة وتنفيذ الخطط ذات المدى البعيد بشكلٍ مسؤول.

هذا التجانس يؤدّي إلى تحقيق الوعود العامة التي يقدّمها الحزب للناخبين ضمن السياسة العامة للدولة، دون التفرغ لجمع تحالفاتٍ وتوافقاتٍ داخلية مثلما يحدث في نظام الأحزاب المتعددة. على الرغم من أن نظام الحزبين يمكن أن يحجب بعض الاتفاقات والتحالفات، إلا أنه يتم في إطار الحزب نفسه ويعزز من توحيد صفوفه، ويؤدّي تجميع هذه الاتجاهات المتقاربة داخل أحد الحزبين الكبيرين إلى مرونة واسعة في مناقشات الحزب، وأحيانًا ينعكس ذلك على التصويت في البرلمان بحرية في

(1) العضايلة، امين.(2020). الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الثالثة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
(2) المرجع السابق نفسه.

التعبير، وهذا واضح في مناقشات الحزب حول قضايا مثل انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ونصب الصواريخ النووية في أوروبا. [1]

يجب ملاحظة أنّ النظام النيابي ينمو ويزدهر فقط في البلدان التي تتسم بمنافسة حزبية نزيهة وشريفة، وقد اتفق الفقه الفرنسي وأساتذة القانون على أنّ تعدد الأحزاب وانقسامها في فرنسا بالإضافة إلى فقدان الروح التنظيمية التي شهدتها التعددية الفرنسية قد أثر بشكلٍ سلبي على صورة التمثيل النيابي، وأدى إلى انعكاساتٍ سلبيةٍ على اتفاقية المواطنين الفرنسيين وزاد من شعورهم بالاشمئزاز واليأس. [2]

يعتمد الاستقرار في الحكم على طبيعة النظام السياسي، سواء كان ملكيًا أم جمهوريًا، ولكن الاستقرار والتقلب ليسا مرتبطين بالنظام بل بالعمل الحزبي. في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، واللتين تمتازان بنظام ملكي وجمهوري على التوالي، يوجد استقرار في الحكم بسبب وجود حزبين كبيرين يتولى أحدهما الحكم والآخر المعارضة، مما يجعلهما يشعران بالمسؤولية.

وعلى الرغم من مزايا الثنائية الحزبية، فإن هناك أيضاً عيوبًا. من ناحية الحزبيات، يمكن أن يكون النظام الانتخابي الذي يرافق الثنائية الحزبية غير عادل بالنسبة للأحزاب الصغيرة، حيث يصعب عليها الفوز بالمقاعد، ومن ناحية أخرى، فإن الثنائية الحزبية لا تعكس دائمًا تنوع الآراء في المجتمع، لذا يتعيّن على النظام النيابي أن يكون منافسة حزبية نزيهة لضمان الاستقرار. [3]

---

(1) الغزال، اسماعيل.(1987). القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الثانية، القاهرة: المؤسسة الجامعية.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) شيحا، ابراهيم.(1982). مبادئ الانظمة السياسية – الدول والحكومات، الطبعة الأولى بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر

ترى الباحثة أنّ الثنائية الحزبية قد نجحت في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية مما نتج عنه استقرار الأنظمة السياسية لكل دولة، مما ساعد الدولتين على التقدم والتأصيل للنظم الديمقراطية فيها، وتربية المواطنين تربية سياسية عالية كانت نتيجتها الانسجام السياسي التام.

تلعب المعارضة دورًا محددًا وواضحًا في نظام الحزبين، حيث تتميز بالاعتدال والوضوح في تعاملها مع القضايا، على الرغم من تنوع الأحزاب في النظام الثنائي، إلا أنّ المعارضة تبقى عادة متجنبة للتطرق العدائي والانتقاد العنيف للحزب الحاكم. بدلاً من ذلك، تسعى لتقديم بدائل مناسبة لحل المشاكل التي يُواجهها المجتمع والتي قد يفشل حزب الأغلبية في مُعالجتها. [1]

جاء دور نظام الثنائية الحزبية في إضفاء وضوح تام على المعارضة، وخاصة في إنجلترا حيث تظهر الحلول المختصرة التي يقدمها الحزبان الحاكم والمعارض بشكلٍ واضح، مما عزز من فعالية المعارضة وقواعد النظام الديمقراطي، ففي بريطانيا، حيث تسود الثنائية المنضبطة والمعتدلة، يمكن للرأي العام أن يميّز بوضوح بين وجهات نظر حزب الأغلبية الحاكم وحزب الأقلية المعارض، مما يجعل رؤيته لكل حزب واضحة وقابلة للتقييم في كل انتخابٍ عام. ويتم ذلك بإرادة شعبية واعية تجنب الالتباسات والغموض التي قد تمنع تحقيق مزايا الديمقراطية الصحيحة، ومن هنا كانت بريطانيا الانجح في تطبيق الحزبية الثنائية، اما المعارضة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست دائمًا واضحة ومحددة المعالم مثلما هي في بريطانيا، حيث يمكن أن تبدو المعارضة في النظم التي تعتمد على نظام التمثيل النسبي أقرب إلى نظيرتها في الولايات المتحدة. [2]

---

(1) الطماوي، سليمان (1988).النظم السياسية والقانون الدستوري. الطبعة الاولى، الاسكندرية: دار المعارف.ص156

(2) العضايلة، امين.(2020). الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الثالثة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

بعدما أوضحت الدراسة إطارها العام بيّنت كيف تطوّر الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية في الأردن وبريطانيا، وما أهم التعديلات التي تضمّنها قانون الأحزاب السياسية، وما أهم الفروقات الجوهرية في الأحزاب السياسية لقانون 2022 عن القوانين الحزبية السابقة، كما وأوضحت دور قانون الأحزاب الجديد في فعالية الأحزاب السياسية على مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية والتمثيل في مجلس النواب، ودور المرأة في الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى دور الشباب في الأحزاب السياسية، وبينت الحلول البديلة في حال وجود بعض الثغرات في بعض الأحزاب السياسية أو الضعف في أدوارها الحزبية أو المقترحات.

تُعتبر التشريعات التي تنظم الأنشطة الحزبية ذات أهمية بالغة في تسهيل إجراءات التسجيل والممارسات المتعلقة بالحياة الحزبية وفقًا لمعايير مؤسسية. تعمل هذه التشريعات على تنظيم جوانب مختلفة من العمل الحزبي، بما في ذلك المهام المالية والإدارية والفكرية، وتنظيم العلاقات بين المراحل المختلفة. في الأردن، شهدت العملية الحزبية تطورات عديدة عبر السنوات، ولكن لم يكن القانون والعمل الحزبي متماشيين بشكلٍ كامل. بعد إقرار قانون الأحزاب، يُلاحظ تحسنًا في الحياة الحزبية وتحقيق توازن أفضل بين مختلف جوانب العمل الحزبي.

على الرغم من تقدم الإطار التشريعي الجديد، إلا أنه لا يكفي بمفرده لتعزيز العمل الحزبي الفعال الذي يستند إلى البرامج والدعم الشعبي. بالإضافة إلى القوانين، يجب أن تكون الأحزاب السياسية قوية مؤسسيًا، وتتمتع بالديمقراطية الداخلية والشفافية والنزاهة في عملياتها. مشروع قانون الانتخاب

الحالي، الذي يخصص مقاعد للقوائم الحزبية، يُعد تحفيزًا حقيقيًا للأحزاب لتعزيز أنشطتها وتكوين أغلبية برلمانية.

هذا النهج يشير إلى تحول سياسي لافت للأحزاب، حيث يمنح مشروع قانون الانتخاب الأحزاب نسبة متزايدة من المقاعد على مر الانتخابات المتعاقبة. هذا يلزم الأحزاب بتحمل مسؤولية كبيرة لممارسة دورها بشكلٍ فعال في الحياة السياسية، وخاصة في إطار العمل البرلماني، الذي يعتبر أحد أهم المسارات التي تحتاج إلى تطوير وتعزيز في الأردن.

ثانياً: النتائج

فيما يلي بيانٌ لأهم النتائج التي جاءت بها الدراسة بناءً على اسئلتها:

- تم تأسيس الحق في تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن كجزء من الحقوق الدستورية، مع ضوابط تتعلق بالأهداف والوسائل المشروعة، صدر قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام 2022، موضحًا الإطار التنظيمي والرقابي لهذه الأحزاب، تطورت الأحزاب تاريخيًا وقانونيًا، حيث شهدت الأردن تطورات سياسية وحزبية مختلفة منذ فترة ما قبل تأسيس الإمارة، وصولاً إلى العودة للنشاط الحزبي والديمقراطية في أواخر القرن العشرين.
- شهد الأردن تطورات متواصلة في الإطار القانوني للأحزاب السياسية، بدءًا من قانون الأحزاب رقم (32) لعام 1992 وصولاً إلى قانون الأحزاب السياسية الأخير رقم (7) لعام 2022. تضمّنت هذه التعديلات محاولات لتنظيم وتعزيز دور الأحزاب من خلال زيادة عدد المؤسسين، تشجيع مشاركة النساء والشباب، وضمان استقلالية الأحزاب، ومع ذلك، واجهت هذه الإصلاحات تحديات متعلقة بالتطبيق والتأثير على الحياة الحزبية.

- بريطانيا شهدت تطورًا تاريخيًا مهمًا في نظامها الحزبي، بدءًا من الصراعات المبكرة في القرون الوسطى وصولًا لتأسيس النظام الديمقراطي في القرن العشرين، نشأت الأحزاب الرئيسية كالويغ والتوري، والتي تطورت فيما بعد إلى الأحزاب الليبرالية والمحافظة، بينما ظهر حزب العمال كقوة سياسية بارزة في القرن العشرين، ممثلاً لمصالح الطبقة العاملة والنقابات.
- بريطانيا شهدت تطورات قانونية متعددة في نظامها الحزبي عبر التاريخ، بدءًا من وثائق الحقوق والحريات الأساسية وصولاً إلى تشريعات تنظيمية حديثة تضمن حرية التنظيم الحزبي والمشاركة الفعالة، تم تطوير النظام الديمقراطي عبر إصلاحات متواصلة لتعزيز الديمقراطية البرلمانية وتقليص السلطة المطلقة للملك، وذلك بالتوازي مع تعزيز دور الأحزاب السياسية وضمان حقوق الانتخاب والتمثيل الفعال.
- ومع أن الأحزاب السياسية في الأردن قد شهدت تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد تحولات ديمقراطية وتشريعية تمثلت في إصدار قوانين جديدة تعزز من دورها في العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات، الا انها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتعددية الأحزاب وفعاليتها وتأثيرها الفعلي على السياسة الأردنية، أما في بريطانيا، فتعد الأحزاب السياسية جزءًا لا يتجزأ من النظام البرلماني ولديها تأثير قوي ومستقر على السياسة والحكومة، حيث ان هذه الأحزاب لديها تاريخ طويل في المشاركة وتشكيل الحكومات البرلمانية وتُعتبر عناصر أساسية في تحديد مسار السياسة البريطانية، والفارق الرئيسي بين البلدين يكمن في مستوى النضج الديمقراطي والتأثير الفعلي للأحزاب السياسية في العملية السياسية والحكومية.
- التاريخ الحزبي الأردني معقد ومتغير، حيث شهدت الأحزاب السياسية مراحل مختلفة من التأسيس والتعطيل والنشاط المتجدد، كما ان تشكيل الحكومات البرلمانية كان محدودًا، وعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية والتشريعية، لا تزال الأحزاب الأردنية تواجه تحديات في

تحقيق دور فعال ومؤثر في السياسة وتشكيل الحكومات. المادة (31/أ) من قانون الأحزاب السياسية الأردني تسمح بتشكيل تحالفات حزبية لخوض الانتخابات النيابية، ما يدل على محاولة لتعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية، ومع ذلك، يظل التحدي في تحقيق التكامل والتأثير الفعال لهذه الأحزاب في العملية السياسية وتشكيل الحكومات.

- دور الأحزاب البريطانية في العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات البرلمانية يعكس جوهر النظام الديمقراطي البريطاني، تلعب هذه الأحزاب دوراً محورياً في تمثيل الرأي العام، إدارة الحملات الانتخابية، وترشيح الأعضاء لمقاعد مجلس العموم، تتشكل الحكومات بناءً على تحالفات أو انتصارات حزبية واضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار آليات الأغلبية المطلقة والبرلمان المعلق في حالة عدم حصول حزب معين على الأغلبية، الانتخابات العامة كل خمس سنوات تحدد توجهات السياسة البريطانية وتشكيل الحكومات، وتعتبر الأحزاب السياسية المحور الرئيسي في هذه العملية، تتنوع الأحزاب من حيث التوجه والحجم، لكنها جميعاً تسعى للتأثير في السياسة وتحقيق مصالح مؤيديها من خلال الوصول إلى السلطة، تنطلق الأحزاب البريطانية من نشأة برلمانية وتطورت لتشمل تنظيمات واسعة النطاق، وتسعى للتعبير عن مصالح أعضائها والناخبين، تتميز بقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة وتقديم برامج سياسية استجابة للتحديات المحلية والعالمية، مما يعكس تجذرها وتأثيرها في النظام السياسي البريطاني.
- قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام 2022 شهد تعديلات جوهرية تميزه عن القوانين الحزبية السابقة، مع التركيز بشكلٍ خاص على تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية، أصبح :من الضروري ألا تقل نسبة المرأة والشباب عن 20% من عدد المؤسسين لأي حزب، كما تم تشجيعهم على تولّي المناصب الإدارية والقيادية، إضافةً إلى ذلك تم تعديل الحد الأدنى

لعدد المؤسسين في الحزب، مما يسهل على الجماعات السياسية تأسيس أحزاب جديدة ويعزز التنوع السياسي، هذه التغييرات تعكس سعي الأردن نحو بيئة سياسية أكثر تمثيلية وديمقراطية.

- أصبحت الأحزاب السياسية في الأردن أكثر قدرة على تنظيم صفوفها وتقديم برامج انتخابية محكمة ومنظمة، مما يزيد من فرصها في التأثير الفعّال والمنافسة بشكلٍ أقوى على المقاعد النيابية، بالإضافة إلى ذلك، يساهم القانون في تشجيع الأحزاب على اتخاذ مواقف وسياسات تعكس تطلعات واحتياجات قواعدها الانتخابية، مما يعزز من مسؤوليتها ومصداقيتها أمام الناخبين.
- تبرز أهمية دور المرأة والشباب في الأحزاب السياسية بالأردن، مؤكدًةً على تقدم مشاركة المرأة الأردنية بشكلٍ لافتٍ، على الرغم من العوائق الثقافية والسياسية، حققت المرأة الأردنية تقدمًا ملحوظًا من خلال تحديات متعددة مستفيدة من التحولات الديمقراطية والتغييرات القانونية التي ساعدت في تعزيز مشاركتها السياسية، تطورت القوانين لتشمل نسبًا مُحددةٍ لمشاركة المرأة والشباب، وشهد الأردن تطورات في مجال تمكين المرأة والشباب سياسيًا، مما يعكس جهود الدولة في تحقيق التوازن بين الجنسين وتعزيز المشاركة الديمقراطية.
- تمثل المشاركة السياسية للشباب في الأردن جزءًا مهمًا من تطوّر البلاد الديمقراطي والتنموي، ورغم العزوف النسبي عن التصويت، تسعى الحكومة لتعزيز الوعي والمشاركة السياسية الشبابية من خلال برامج وتشريعات تشجيعية، وأظهرت التطورات الأخيرة، بما في ذلك قانون الأحزاب الجديد، التزامًا بتحسين تمثيل الشباب والمرأة في الأحزاب والعملية السياسية، وعلى الرغم من التحديات، ظهر أن هناك توجهًا متزايدًا نحو تمكين الشباب وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة، مما يعكس توجهات الإصلاح والتحديث في الأردن.

- يسعى الأردن لتحقيق نظرة مستقبلية للأحزاب تتمثل في زيادة مشاركة المرأة والشباب وتحسين التمثيل النسائي في مراكز اتخاذ القرار، تشمل الخطط تعديل القوانين والتشريعات لضمان تمثيل أفضل للمرأة في الأحزاب والمناصب القيادية، وزيادة فعالية المشاركة السياسية للشباب، تركز الجهود على تحديث القوانين الحزبية والانتخابية وتعزيز البرامج التدريبية للشباب لتحقيق تمثيل أوسع وأكثر فعالية في الحياة السياسية، مع التركيز على تمكين المرأة وتعزيز دورها في صنع القرار، وهذا النهج يشمل التحديث الاقتصادي والتركيز على التنمية الشاملة لتعزيز دور الشباب في المجتمع.
- الثنائية الحزبية تقيد الخيار السياسي للناخبين بحزبين كبيرين، مما يؤدّي إلى استقرار الحكم وفعالية الحكومات، وهذا النظام الذي يتميز بالوضوح والاعتدال، يساهم في تحقيق الوعود العامة وتنفيذ خطط ذات مدى بعيد، وعلى الرغم من مزاياه، يواجه النظام انتقادات بعدم تمثيل التنوع السياسي والإقصاء المحتمل للأحزاب الصغيرة، ونظام الثنائية الحزبية يعتبر محوريا في النظام السياسي في بريطانيا ويلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز المسؤولية الحزبية.

ثالثاً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- توصي الدراسة بتطوير البنية التحتية للأحزاب الأردنية وتشمل تحسين القدرات التنظيمية، والبرامج السياسية، والتواصل مع الجمهور لضمان استقلالية الأحزاب للتغلب على التحديات المتعلقة بالتأثير على الحياة الحزبية
- توصي الدراسة بحث الحكومة الأردنية مراجعة وتعديل القوانين المتعلقة بالأحزاب لتشجيع المزيد من الحرية والنشاط السياسي وتسهيل إجراءات تسجيل الأحزاب وعملها وتتمثل في تعزيز دور الأحزاب السياسية من دورها في العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات.
- توصي الدراسة بتشجيع الحكومة على المشاركة الشعبية من خلال اتخاذ إجراءات لتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية والانتماء للأحزاب مما يعزز من دور الأحزاب السياسية في المشاركة في الحياة السياسية مما يعزز من قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة وتقديم برامج سياسية لتستجيب للتحديات المحلية والعالمية.
- توصي الدراسة بحث حث الأحزاب الأردنية على الاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الأحزاب في بريطانيا وغيرها من الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة لتطوير نظامه الحزبي.
- تجسير فجوة الثقة بين الشعب والحكومات والمجالس التشريعية وتعزيز مصداقية الحكومات والمؤسسات العامة لتكون اكثر قدرة على تنظيم صفوفها وتقديم برامج انتخابية محكمة ومنظمة.
- توصي الدراسة بتمكين المرأة الأردنية سياسًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ضمن منظومة من التشريعات والسياسات والممارسات التي ترسخ العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية للمرأة

لتستفيد من التحولات الديمقراطية والتغيرات القانونية لتساعد المرأة في تعزيز مشاركتها السياسية.

- توصي الدراسة بتوعية الشباب الأردني بالأحزاب والعمل الحزبي من خلال اقامة الأنشطة والندوات والحوارات المفتوحة نحو تمكين الشباب وتشجيعهم على الانخراط في الأحزاب السياسية.
- توصي الدراسة بإعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة تتضمن التكامل والترابط وتحديد الاولويات لكل الأحزاب الأردنية واليات التنسيق بينهم وصولا إلى نظام حزبي يحقق الثنائية الحزبية مما يؤكد إلى استقرار الحكم وفعالية الحكومات البرلمانية.

قائمة المراجع

الكتب

حلمي، محمود. (1983). **موجز مبادئ القانون الدستوري**. الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة.

شيحا، ابراهيم.(1982). **مبادئ الأنظمة السياسية – الدول والحكومات**، الطبعة الأولى بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

صالح، سامية.(2005). **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة**، القاهرة: الدار الجامعية.

الطماوي، سليمان (1988).**النظم السياسية والقانون الدستوري**. الطبعة الأولى، الاسكندرية: دار المعارف.

عبد النور، ناجي.(1999)،**النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية الساسة**، الطبعة الرابعة، بيروت: دار النهضة.

عصفور، سعد.(1974). **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الخامسة، الاسكندرية: دار المعارف.

العضايلة، أمين.(2020). **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة الثالثة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الغزال، اسماعيل.(1987). **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الثانية، القاهرة: المؤسسة الجامعية.

فرج، توفيق.(1981). **المدخل للعلوم القانونية**، الطبعة الثالثة، بيروت: دار النهضة.

مشاقبة، أمين (2017).**النظام السياسي الأردني: القانون الدستوري لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011**، من غير دار نشر، ط13.

المصالحة، محمد (1999). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية –مقارنة**.ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

مصالحة، محمد (1999). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

شيح، نسيمة.(2018).**المدخل الى العلوم القانونية**، وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع.

ثانياً: المجلات العلمية

أمل سالم العواودة، ميس بلال عفانة.(2019). واقع المشاركة السياسية للشابات في الأحزاب الأردنية. **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**, 27(2).

البطوش، بسام. (2021). دور مجلس النواب الأردني وحكومة سليمان النابلسي في إلغاء المعاهدة الأردنية–البريطانية لعام 1948م. **مجلة كلية الآداب–جامعة القاهرة**, 81(يوليه علوم اجتماعية),

تاريخ الحياة الحزبية في الأردن (2015).

التعمري، سلامة (2018). **دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989–2017 (مجلس النواب– دراسة حالة)**، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

جهاد، الزغول، **دور الأحزاب السياسية الأردنية في الإصلاح السياسي في الأردن** **http://www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=48558**

الخاروف، امل، الحسين، ايمان.(2008).العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2007، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، 5(3).

الخزاعلة، يوسف . (2014). الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010–2013م. **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**،21(3).

الخزاعي، حسين وخامش، ماجد والسرحان، محمود. (2016). **شارك في حركة الشباب الشهيرة في الأردن**، دراسة فنية للشباب في مدينة عمان.

الخصاونة، بشار، بوحوش، عمار.(2020). **الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن**. اطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن.

خصائص الأحزاب السياسية البريطانية ودورها في الحياة السياسية (2019)

خطايبة، يوسف ضامن.(2009). معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية، دراسة ميدانية في الأردن. **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، 2(3)،318-339.

الخفاجي، مشتاق (2016). الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في بريطانيا 1969-1979، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية**، 7(30).

الخلايلة، عبد الغني (2020). **دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية: الأردن دراسة حالة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

الخوالدة، صالح.(2013). مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة- الجزائر، 23.

درادكة، محمد. (2015). أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن نموذجاً (2011-2013م). **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**،22(1).

السامرائي، نوري عبدالبخيت. (2011). موقف حزب العمال البريطاني من حركات التحرر في الصين والهند 1924 - 1927 .**مجلة مركز دراسات الكوفة**، ع 5 .

الشويحات، صفاء، الخوالدة، محمد.(2013).اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن، دراسة وصفية تحليلية، **مجلة دراسات**، 40(2).

الطراونة، باسم.(2019). قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية، وأثرها في مستوى الانتخابات السياسية: دراسة في النظام الاختياري، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 46(2).

الطراونة، بشار عوض (2018).البيئة الأردنية وامكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية. **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** 45(2).

الطراونة، بشار. (2018). البيئة الأردنية وإمكانية الحصول على موافقة حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات وأحزاب الديمقراطية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 45(2).

عبد القادر، ليلى. (2022). إجراءات وزارة الداخلية في الانتخابات النيابية الأردنية لعام 1997. **مجلة كلية التربية جامعة واسط**، 2(47)

العدوان، عبد الحليم (2012). التعددية الحزبية والسياسية في الأردن : الأحزاب الاسلامية أنموذجا، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد31.

العزام، عبد المجيد. (2013). الاتجاهات الأردنية نحو الليبرالية. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 30(2).

عفيف، احمد.(2013).المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل، **مجلة دراسات** ،40(1).

العويمر، وليد، الطويل، هاشم.(2012). قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها على الإصلاح السياسي للفترة الممتدة من 1989–2010. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية**، 9(3).

عيسى ، محمود.(1980).النظرية العامة للأحزاب السياسية، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**. 60(5)، 30–60.

فريحات، ايمن(2012).التطوّر التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (1921–2011).**دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** 39(2).

فيصل، الغويين. (2016). **الأحزاب السياسية في الأردن تزايد في العدد وضعف في الحضور**

القاضي، عادل.(2015). الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن:(2011–2014م). **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**،21(3).

محمد ندا العموش، فلاح, سليم الزبون.(2021). واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. **مجلة كلية التربية**، 37(8).

مركز القدس للدراسات السياسية.(2009). **دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية** 13.

مركز القدس للدراسات السياسية.(2011). **نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن**. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

المسيعدين، يوسف سلامة. (2018). أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**, 19(1).

المقداد، محمد.(2003). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003، **مجلة المنارة**،1

نصراوين، ليث كمال (2017). النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، **المجلة الدولية للقانون**، 45.

النعيمات، اسامة احمد، والدروع، خالد خلف (2016). اثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على اعمال الادارة: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية . **دراسات علوم الشريعة والقانون**49(1).

هياجنة، رائد أحمد ياسين، و العمري، ثابت غازي بدر (2013). المعاهدة الأردنية البريطانية 1928 م و أثرها في التطوّر السياسي في إمارة شرقي الأردن. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، (4) 29 .

يحياوي، هادية.(2013)المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، **مجلة المفكر** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر)، 9.

ثالثاً: القوانين والتشريعات

قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (13) لسنة 2007.

قانون الأحزاب السياسية الاردني رقم (39) لسنة 2015

احصائيات وزارة الداخلية لعام 2007.

قانون الأحزاب السياسية الاردني رقم (7) لسنة 2022

وزارة الشؤون البرلمانية والداخلية.(2020). الأحزاب السياسية

file:///C:/Users/DELL/Downloads/Political-parties.pdf

رابعاً: المراجع باللغة الاجنبية

Adolino, J. R. (2004). Integration within the British political parties: perceptions of ethnic minority councilors. In Race and British Electoral Politics .

Aldrou, K. (2021). Jordanian Parliament between Reality and Expectations. J. Legal Ethical & Regul. Isses, 24, 1.

Aledwan, K., Salameh, M. B., & Shdouh, E. (2018). Elite circulation case study of the Jordanian parliament. Dirasat: Human and Social Sciences, 45.(4)

Al-Majali, J., Ismail, M. M., & Adnan, Z. H. (2022). Political Parties, Tribalism, and Democratic Practice in Jordan. Dirasat: Human and Social Sciences, 49(5).

Bale, T. (2023). Britain's political parties and the constitution. Institute for Government/Bennett Institute, retrieved, 9

Bale, T., Webb, P., & Poletti, M. (2019). Foot soldiers: Political party membership in the 21st century. Routledge.

Commons Library 2009،

Epstein, L. D. (2020). Political parties in Western democracies. Routledge.

François Borella. Les Politiques Dans La France d' aujourd'hui, (Paris.1981).

Gauja, A. (2016). Political parties and elections: Legislating for representative democracy. Routledge.

Greaves, H. R. G. (2023). The British Constitution. Taylor & Francis

House of Commons Library ،European Parliament election 2009London: House of

House of Commons Library ،UK Election statistics 1918-2004 ،London: House of Commons Library 2004،

House of Commons Library ،UK trade statistics ،Standard Note SNEP 6211 ،Last Updated 8October 2012.

Johnston, R. J., & Pattie, C. J. (2019). Great Britain: twentieth century parties operating under nineteenth century regulations. In Campaign and party finance in North America and Western Europe ,Routledge

Kirdis, E. (2019). Rise of Islamic Political Movements and Parties: Morocco, Turkey and Jordan. Edinburgh University Press

Lagrou, P. (2019). Plebiscite or Parliament? Brexit and the End of the History of the British Political Model. Contemporary European History, 28(1).

Marcel Prelot, Science Politique,(P.U.F. Paris, 1967).

Marks, G., Attewell, D., Hooghe, L., Rovny, J., & Steenbergen, M. (2023). The social bases of political parties: A new measure and survey. British Journal of Political Science, 53(1)

Nowlan, K. B. (2023). The Politics of Repeal: a study in the relations between Great Britain and Ireland, Taylor & Francis

P. Norton ،Intra-Party Dissent in the House of Commons: The Parliament of 1974 ،The Parliamentarian ،Vol. LVIII (4) ،Oct. 1977

Panter-Brick, K. (2023). The constitution drafting committee. In Soldiers and Oil Routledge

Pickard, S. (2019). Politics, protest and young people: Political participation and dissent in 21st century Britain. London: Palgrave Macmillan UK

Reproduced from the Bulletin of the European Communities ،No. 11 ، 1973،Meetings of the heads of state or government ،Copenhagen 14-15 December 1973 ،Mr. Edward Heath ،Prime Minister in the House of Commons on December 181973، British Information Services

Sandford, M. (2023). 'Muscular Unionism': The British Political Tradition Strikes Back?. Political Studies.

Smith, G. (2009). Conceptualizing and testing brand personality in British politics. Journal of political marketing, 8(3).

Tareq, A. B., & Hamzeh, A. B. U. (2023). The Role of the Environment Committees in the Nineteenth Parliament for the Year 2020 in Studying Matters Related to Environmental Affairs in Jordan. Journal of Environmental Management and Tourism, 14(1).

The British government archive ‹Concussions of a meeting of the cabinet held at 10 Dowing Street ‹on Friday ‹ 18‹February 1972‹.

The British government archive ‹London plan ‹Greater London Authority.2011.

Webb, P., & Bale, T. (2023). Shopping for a better deal? Party switching among grassroots members in Britain. Journal of Elections, Public Opinion and Parties, 33(2).